"أحداث نابلس"..التباس المشهد بين الأمن والإنتقام!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، ليست هي الحادثة الإولى التي تشهدها مدينة نابلس، ونأمل أن تكون الأخيرة، رغم أن الأمنيات تبقى أمنيات، فالواقع له منطق مختلف، وكأن المدنية مصرة أن يكون لها دوما من اسمها نصيب "جبل النار"، كان ضد المحتل الغازي، او ضد الذات!

ما شهدته المدينة مؤخرا من اشتباكات أدت الى سقوط 4 ضحايا بين صفوف رجال الأمن الوطني ومسلحين بالتساوي عدديا، كان الاعتقاد أنها بداية حازمة لفرض "النظام العام والقانون" في المدينة عشية "الانتخابات العباسية للبلديات"، ولقطع الطريق على أي مظهر لأخذ القانون بقوة السلاح خارج سلاح السلطة، حتى لو كان سلاحا لعناصر من ابناء فتح المنتظرين لحظة الفعل المقاوم، لكن ما تلى عمليات التصفية كشف أن المسألة ليست تماما كما هي رواية حكومة عباس وفريقه..

عائلتي الأغبر وحلاوة سارعتا فورا بإصدار بيان أزالت فيه ضباب مقتل ابنيهما، واتهمت أجهزة السلطة الأمنية بتصفية الشابين "انتقاما"، في عملية إعدام بدم بارد، وعليه طالبت العائلتين بتشكيل لجان تقصي حقائق لما حدث..

وتتالت ردات الفعل، بيانات محامين وشخصيات فتحاوية وغيرها ترفض الذي حدث، بكل جوانبه، واكدت الحق في تشكيل لجنة تقصي حقائق لمعرفة حقيقة الأحادث، وليحاسب كل مسؤول عما فعل، كي لا تختزن الجريمة لتنتج جرائم مختلفة لاحقة..

كشفت أحداث نابلس ، مظهرا خطيرا جدا يجب ان يتم معالجته فورا، والضرب بيد من حديد على مثيريه، ومحاسبة كل من قام بالاشارة له، هو أن قيام بعض أوساط الأجهزة الأمنية وتصريحات مسؤولين وشخصيات محسوبة على فتح والرئاسة، سارعت وكالة الرئيس عباس "وفا" بنشرها، ووسائل اعلام الرئاسة المتعددة ايضا، بالحديث عن عملية "ثأر وإنتقام" و"تصفية مستحقة"، لغة ومفاهيم خارجة كليا عن "ثقافة ورسالة" الجهاز الأمني الفلسطيني، حتى لو سقط من بين صفوفه ضحايا، فهو جهاز مفترض أنه للوطن والشعب، وليس جهازا لقبيلة أو عشيرة..

هذه المفاهيم، ونشرها في وسائل اعلام الرئيس عباس الرسمية، تكشف حقيقةالاحتقان داخل مدينة نابلس، أن تتحدث قيادات أمنية أو مسؤولين فتحاويين بلغة الثأر والانتقام، ثم الفرح والتهليل لتصفية من قالت أنهم مسؤولين عن قتل رجل الأمن يكشف أن الأمر ليس تنفيذا لقانون وفرض نظام، بقدر ما يعكس عملية "تصفية حساب" من ظاهرة مسلحي نابلس، سواء كانوا "مقاومين حقا" أم "عصابة إجرام مسلح"، إنتقام لمجرد الإنتقام استغلت دماء شباب الأمن لتنفيذ "الرغبة الانتقامية" وتحقيق "الثأر المخزون"..

تلك ظاهرة قد تكون الأخطر، والتي يجب أن يتم التوقف أمامها، أن تصبح ثقافة "الأمن الرسمي" ثقافة عشائرية قبلية، بدلا من ثقافة وطنية وتنفيذ القانون..

المسارعة في تشكيل لجنة وطنية بعيدا عن الحسابات الخاصة، تقبل بها قوى نابلس واهلها، بات ضرورة قبل أن تنتصر "ثقافة القبيلة" على "ثقافة الوطن"، وتلك مسألة ليست بعيدة في ظل الثقافة التي روجها اعلام حكومة عباس، ولذا كلما سارع صاحب الأمر بالاستجابة لنداء الوطنيين واسر الضحايا، تم محاصرة الفتنة حتى قبرها، وغير ذلك يكون المطلوب تفجير نابلس لغاية أخرى، تتوافق وتمرير مشروع ضرب التمثيل الوطني وخلق "البديل"..

وعل تصريحات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير غسان الشكعة، وهو أحد أبناء عائلات نابلس العريقة، الداعية لتحقيق العدل تكون مؤشرا للبحث عن بداية للحل الغائب..

"أحداث نابلس" مؤشرا لما سيكون، لو لم تتم معالجة الأمر جذريا، وليس بحثا عن ترضيات ومسكنات..والأخطر هو تلك الثقافة "الثأرية" لأجهزة الأمن الفلسطيني والتي تفتح الباب الى "الإنشطار العائلي" لأفرادها عند أي حدث مماثل..

لا تستخفوا بما تصنعون جهلا!

ملاحظة: أعاد بعض أصدقاء الشهيد المهندس اسماعيل أبو شنب ، أبرز قيادات حماس، ذكرى اغتياله، المهندس الشهيد كان له حضورا وطنيا مميزا، صلة

وصل بين الوطنيين..لذا كان الاغتيال تمهيدا لما سيكون إنقساما..لروحك السلام يا مهندس المحبة الوطنية!

تنويه خاص: الاحتفاء الرئاسي العباسي بالفنان التونسي صابر الرباعي، الصوت الرائع والمتضامن حقا مع فلسطين، فاق الاهتمام بجريمة نابلس..والسبب معلوم جدا!

أردوغان مهرولا.."وابوتيناه"!

كتب حسن عصفور/ عندما ارسل الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، رسالة الاعتذار الى الرئيس الروسي بوتين حول اسقاط الطائرة، ومتوعدا بمحاسبة من قام باسقاط الطائرة الحربية، متوسلا فتح صفح جديدة في العلاقات بعد أن اغلق "القيصر الروسي" كل ما له صلة بدعم الاقتصاد التركي غبر الباب الروسي، كان الاعتقاد انها رسالة "تطبيع" لا أكثر!..

توسل واعتذار تركي لروسيا رافقه "تطبيع بلا كرامة سياسية" بين تركيا السلطان ودولة الكيان بحكومتها الفاشية والعنصرية، وللمفارقة الكبرى أن يحدث ذلك اياما قليلة قبل حدوث ما يسمى"الإنقلاب الغولوني"، الفاشل، والأغرب أن تكون روسيا ورئيسها أول من اتصل باردوغان مهنئا بـ"فشل الانقلاب"، وأن تكون أول رسالة شكر من تركيا لأي بلد في العالم بعد فشل "الانقلاب الغولوني" أن يكون مع دولة الكان بعد ساعات لا أكثر من انهاء الانقلاب..

ولندعها مصادفات سياسية لا أكثر، وأن لا يوجد كما قيل في وسائل اعلام ايرانية معلومات مخابرات روسية تم تقديمها عما يحدث من حراك معادي لطيب رجب، أو معلومات نشرت في وسائل اعلام عبرية عن معلومات أمنية من الموساد الاسرائيلي قدمت للرئيس التركي عبر مدير مخابراته حول الانقلاب القادم..

لكن الأهم، هو ذلك الانقلاب السياسي الشامل في موقف الرئيس التركي من روسيا ورئيسها، والتي كانت قبل أشهر لا أكثر، انها سبب لاستمرار

"الديكتاتور" بشار الأسد و"جرائم الحرب" ضد الشعب السوري، الى أن يكون "هو الصديق المؤتمن" بل" واللاعب الرئيسي لجلب السلام في سوريا، اي لا حل بدون روسيا وبوتين في سوريا..

المفارقة الأهم، هو أن أول زيارة خارجية بعد "فشل الانقلاب" للرئيس التركي، أن تكون الى روسيا، ومعها يترافق كشف صحيفة تركية مقربة من حزب اردوغان، عن الجهود التي بذلها التركي لاتمام المصالحة، وصل الى أن يعتذر باللغة الروسية، مؤشرات بأن تركيا عاشت "انقلابا سياسيا رسميا نحو روسيا" قبل الاعلان عن "الانقلاب العسكري"، وكأن اردوغان كان لديه حدس "تاريخي" بأن قادم الأيام ستشهد "صداعا سياسيا مع الحلف الحقيقي لها" - الناتو والغرب الاوروبي الامريكي - فكانت الضرورة لتغيير الدفة أو بداية تحريك البندقية على الكتف قبل نقلها..

وهو ذات الحال مع الهرولة لتطبيع علاقاته مع دولة الكيان مقابل وعود لدور سياسي في "مفاوضات بين حماس والكيان بالتوافق مع الدور القطري، لتعزيز المخلب التركي في المنطقة عبر البوابة الفلسطينية، كما يظن اهل الحكم التركي..

ما حث قبل وبعد زيارة أردوغان الى روسيا، يكشف ان "الانقلاب السياسي الأردوغاني"، محاولة للبحث عن "صديق" لا يقف كثيرا امام "النزعة الفردية المطلقة التي يريدها الحاكم التركي"، فتلك ليست جزءا من "الهم الروسي"، وهو ما لم يجده عند دول الاتحاد الاوروبي، أمام رأيها العام، فكانت روسيا هي الملاذ، وكأننا أما صرخة استغاثة أردوغانية "وابوتيناه"!

الهروب التركي لروسيا ليس سوى محاولة لتطويق رد الفعل الغربي على حركة "التطهير" الشاملة ضد عشرات آلاف من الأتراك، والعمل على سد منفذ القضاء واحداث تغيير شامل في بنى المؤسسة التي غرقلت الطموح لترسيخ نظام السلطان، وروسيا لن تقف كثيرا أمام اللاديمقراطية او الاقتلاع الأردوغاني للمشهد التركي، ولكنها أيضا تبحث تعزيز مخالبها السياسية في جسد تحالف مضاد من دول وحلف، وتركيا كانت أهم بوابته في المسألة السورية..

صرخة أردوغان الاستغاثية نحو "الصديق الجديد" بوتين هي محاولة اردوغانية كي لا يصاب اقتصاده بانهيار يدخله في مواجهة مبكرة مع غالبية الشعب

التركي، خاصة وأن الأزمة سريعا ما ظهرت بأرقام نشرتها وسائل اعلام تركية، وهو ما يمكن تعويض بعض من خسائرة بفتح الباب الروسي، سياحة وتصديرا للمنتجات الزراعية وغيرها..

والانقلاب الأردوغاني سياسيا سيمتد الى تقديم "تنازلات كبيرة لتمرير صفقة الغاز التركي المعروف باسمها "السيل التركي"..

المرحلة التالية ستكون توسيعا شاملا للتعاون الاقتصادي بين تركيا ودولة الكيان وارتفاع حجم التبادل الاقتصادي من 5 مليارات دولار سنويا زمن "ألأزمة" الى ما يفوقها زمن "الانفتاح والتطبيع"..

رسائل سياسية لم تعد غامضة لمن حاول "تصدير الوهم" تحت شعارات كاذبة عن مواقف تركية "ثورية لصالح فلسطين والعروبة والاسلام"..هل يكف البعض عن "تصدير الوهم"، بالقطع لا ما دامت المكافأة متوفرة..وللمكآفات عنوان بات معلوما في بلادنا فلسطين!

ملاحظة: الرئيس محمود عباس اعتبر أن اجراء الانتخابات المحلية هو "استحقاق ديمقراطي" وجب تنفيذه.. طيب أليس تطبيق قرارات المجلس المركزي استحقاقات وطنية وجب تنفيذها..أليس قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين استحقاق وجب التنفيذ منذ 4 سنوات..الاستحقاقات تنفذ حسب الضرورة وليس حسب..!

تنويه خاص: سيتم اضافة تعريف جديد للتطبيع مع دولة الكيان، حيث يرى بعض حماس أن تطبيع قطر نابع من "النبل القومي" لمساعدة غزة..حلوة..ولسه "يا ما في جرابك يا حمساوي"!

اعتراف فتح بأمن حماس وقضائها: "إزدواجية سلطة"!

كتب حسن عصفور/ لأن المسألة ليست بحثا عن حل حقيقي للأزمة الوطنية الكبرى التي تمر بها القضية الفلسطينية، وما يحيط بها من "نكبات" منذ عام 2006 وحتى ساعته، فإن حركة فتح اعترفت بنتائجه خلال

"زمن قياسي"، وهي التي تصرخ منذ يونيو 2007 بأن ما هو قائم في قطاع غزة، ليس سوى عمل انقلابي خارج عن الشرعية، وعليه قررت رئاسة فتح، استخدام السلطة وأجهزتها لوقف أي تعامل مع "الأجهزة المدنية والأمنية والقضائية" القائمة بفعل الانقلاب في قطاع غزة، وأوقفت رواتب كل من يعمل بها، سواء كان "حقا أم باطلا"..

وكانت تلك القضايا، خاصة تركيبة الأجهزة الأمنية ورواتب موظفي حماس تمثل أحد "العقبات الكبرى" أمام إنهاء النكبة الثالثة في مسلسل نكبات قطبي الانقسام، ولم تتمكن أي من الجهود ولا الاتفاقات الموقعة، ولا دول الواسطة، ولا دعوات "السياحة التصالحية" من وضع نهاية لها..

وفجأة، وجدنا حركة فتح، وبالتالي رئيسها، وهو ذاته من يحمل منصب الرئيس لكل مؤسسات فلسطين، منظمة ودولة وأجهزة أمنية، يوافق على التعامل الواقعي مع تلك الأجهزة الحمساوية، بل ويضيف لها اعترافا قد يكون الأخطر، بقضاء حماس ونيابتها العامة، لتصبح هي المشرف العام وحامي الانتخابات البلدية ومرجعية الفصل في الطعون أو ما يتصل بأي جانب قانوني - قضائي يتصل بالانتخابات البلدية..

السؤال، كيف يمكن لحركة فتح، ورئيسها، ان يسقط كل ما لهم من رفض وتحفظات على أجهزة حماس الأمنية والقضاء في "غمضة عين"، وهي وهو من رفض كل ذلك ولم يتنازلوا قيد أنملة للمضي في إنهاء الانقسام، فيما وافق بلا شروط على ذلك خدمة لغاية فيتمرير الانتخابات البلدية!..

أيهما أكثر قيمة وطنية للشعب والقضية، انهاء الانقسام وقطع دابر الفتنة الأكبر على الوطنية، أم تمرير انتخابات ستفتح كل "المبيقات السياسية" في قادم الأيام، هل حقا يمكن لعاقل الاعتقاد أن تنازل فتح وعباس لحماس والاعتراف لها بكل ما

لها كسلطة أمر واقع، لتمرير انتخابات بلدية جاء سهوا سياسيا، دون علم أو معرفة، أم انها خطوة تنتج ما قد يكون أخطر مما كان منذ العام 2007..

المفاجأة، ان القوى كافة لم تقف عند تلك المسألة وما لها وعليها، بل وما سيكون لها من نتائج قد تؤثر موضوعيا على نتائج تلك الانتخابات اللاهثين ورائها بسرعة تثير كل أشكال الريبة والشك الوطني..

ومن الآن، وبعد أقرار فتح وعباس بما لحماس من أجهزة أمنية وقضاء، يصبح الحديث عن "سلطتين" في "بقايا الوطن" واقعيا وعمليا - إزدواجية سلطة -، ويحق لأي طرف أو دولة أن تتعامل معهما بذات القدر من التعامل، ولا يستغرب لاحقا على ضوء تخلي فتح وعباس عن "شرعية السلطة الواحدة" لتمرير "هدف ما"، أن تبدأ بعض الدول بفتح مكاتب تمثيلية لها في قطاع غزة..بل وأن تتسارع حركة الاتصال السياسي - الأمني والاقتصادي بحماس كسلطة حاكمة، دون اعلام أو تنسيق مع سلطة عباس في رام الله..ليصبح عمليا سلطة رام الله وسلطة غزة!

نعم، اعتراف فتح وعباس بصفته رئيسها، يمنح حركة حماس الحق من الآن ولاحقا، في مطالبة مالية رام الله تعويض وتسديد كل الرواتب التي قطعت بفعل "الانقلاب"، ويحق لكل موظف تضرر من قرار قطع الرواتب برفع شكاوي ودعاوي أمام "قضاء حماس" المعترف به الآن رسميا من عباس وسلطته، لتعويضهم عما حدث..

الكارثة أن من يتخذ قرار في المشهد الفلسطيني لا يرى الا تحت قديمه، ويتصرف على أن الشعب الفلسطيني فقد عقله السياسي، وعليه يحق له تمرير ما يجب تمريره من كوارث ونكبات..

فتح وعباس منحا حماس ما لم تكن تحلم به، ولذا هي وافقت فورا على الانتخابات البلدية، بعد أن ضمنت اعتراف فتح وعباس بأجهزتها الأمنية وقضائها، عبر اتفاق مع حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية ومن خلال "ميثاق الشرف" الذي لم يتم الالتزام منه وبه سوى بذلك الاعتراف..

هل حصل "فريق عباس" على جواب الآن، لماذا وافقت حماس فورا على الانتخابات بعد أن ضمنت الاعتراف بأجهزتها..في حين ذلك الفريق يعيش "نشوة وهم وخداع وكذب" بأنه ربح قضية كازينو وزج بأسماء فقط لأنها كشفت مؤامرة الانتخابات ومآلها..

وها نحن نكشف مزيدا من "جوانب تلك المؤامرة" ولترقص فرقة الزمر والتطبيل كما يحبون بكذبة النصر الوهمي وليخعترون غيرها!

هدية فتح وعباس لحركة حماس لن تقدر بثمن، ولن تقف قيادة حماس عند نتائج ما سيكون، فازت ام لم تفز، وقد تفاجئ الجميع بأن لا تشرح أي من رموزها لرئاسة البلديات وتختار شخصيات لا صلة تنظيمية بها، فالهدف الرئيسي لها تحقق وفازت بـ"الميدالية الذهبية" لسباق ترسيخ سلطتها الواقعية في قطاع غزة، ولن تهتز لاحقا فازت بفضية أو برونزية..

وبعد الانتخابات لن يجرؤ عباس وفريقه الهروب من "وكستهم" بالاعتراف بسلطة حماس في قطاع غزة..وعليهم دفع ثمنها من "رصيد القضية الوطنية" خرابا ونكسة وعارا سياسيا!

مبروك لحماس ما حققت وفازت..ولا عزاء للخائبين وغيرهم!

ملاحظة: بيانات عائلات الأغبر وحلاوة وبعض القانونيين حول "أحداث نابلس" تفرض تشكيل "لجنة وطنية خاصة" للتحقيق فيما جرى فعلا..ولكل مذنب نصيب من العقاب كان من كان..حفاظا على شرف الفلسطيني رجل أمن أم مقاوم!

تنويه خاص: منتصب القامة أمشي مرفوع الهامة أمشي في كفي قصفة زيتونٍ وعلى كتفي نعشي..يا سميح القاسم لا تغضب ممن تجاهل ذكرى غيابك، فهم فعلوها مع الخالد أبو عمار وكذا رمز الوطن الثقافي محمود درويش..مش فاضيين للوطن ورموزه..ستبقى منتصب القامة بقبرك وهم مكسوريها في بيوتهم!

اعلام الانتخابات ..والحقيقة"المستخبية"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن وافقت "فصائل" فلسطينية على خوضها الانتخابات المحلية، و"مكوكية" رئيس لجنة الانتخابات د.حنا ناصر بينها، قيل أن الفصائل التي ستخوض الانتخابات وافقت على "ميثاق شرف" بينها، لاستكمال تلك العملية في أجواء "إيجابية"..

ومع أنه لا يوجد أي شي مؤكد عن وجود ذلك "الميثاق"، ولم يتم نشره في اي وسيلة رسمية اعلامية، لكن لنفترض أنه حقيقة بين أدراج اللجنة الانتخابية..

من مسلمات اي "ميثاق شرف" وضع معايير الحملات الإعلامية أولا، من أجل أن تتعزز "قيم العملية الديمقراطية"، هناك متنافسين ومتنافسين جدا لخطف ما يمكنهم خطفه، تحت بند شائع جدا منذ أن عرفت البشرية تلك العملية، "خدمة المواطن"، سواء صدق من قالها، وهي تاريخيا أقلية فغالبهم لا يصدقون بل يزيدون المواطن مصائب ونكبات، بلدية أو وطنية، لكن تلك حسابها عند من يجب أن يحاسب، رغم كل حملات التضليل والخداع والاختباء..

ومع أن الحملة الرسمية للعملية الانتخابية لم تبدأ بعد، لكن المؤشرات الأولية تشير الى أن ما تثيره من "نزعات" ليس سوى "الشر السياسي" الكامل، وأنها تفتح كل ما هو "الأسوء في الذات البشرية"، تعصبا واحتقانا وحقدا يفوق المعتاد في الحياة الإجتماعية، بما يكرس "ثقافة كراهية الأخر"، وليس "قبول الآخر"، ما يؤدي عمليا أن الخاسر الرئيسي في تلك المظاهر ليس سوى "بقايا مظهر وحدة لوطن ومواطن"..

وقد يخدع البعض البعض الآخر، عبر بيانات رسمية تحمل كلاما "انتهازيا" للحديث عن "الإحترام والاخر" بل وانها "معركة تنافسية" وليست "خصومة وطنية"، والحقيقة غير كل ذلك بتاتا..

ولأنه لا يوجد أي دور ممكن للمحاسبة الرسمية على الانحدار الأخلاقي - السياسي لبعض مراكز القوى، وغياب كلي لدور لجنة الانتخابات المركزية عن المساءلة أو المحاسبة، كونها أكثر "هشاشة" من التصدي لتلك المراكز، في الضفة والقطاع..

هل درست لجنة الانتخابات حقيقة وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية لكل من فصيلي "التجاذب الوطني" فتح وحماس، وهل يمكن لهذه اللجنة ان تضع "حدا - حاجزا" بينها وبين الاعلام الحكومي، وكيف لها ان تعاقب الاستخدام الآني لوسائل "حكومية" تسخر لخدمة فصيل ما..

حماس لديها "اسطول اعلامي" محلي وخارجي ممول من جهات معلومة وغير معلومة الى جانب "الاعلام الصديق إخواني وقطري وتركي"، لكن هناك وسائل اعلام تتسلم "موازانتها ورواتب عامليها" مما تقول عنه حماس "ميزانية حكومية"، ولو قامت لجنة الانتخابات المركزية بدرو رقابي ومساءلة عن تلك الوسائل لاكتشفت كل ما هو "غير شرعي"..

ولن نقف أمام ما يسمى "الاعلام الحزبي"، ما دام لا يستلم أموالا من "الموازنة"، وهذا يشمل المنحة القطرية أيضا..

فيما هناك اعلام رسمي معلوم لفلسطين، إذاعة وتلفزيون ووكالة أنباء وصحيفة، وسائل اعلام دولة، اي هي حق عام لكل فصيل مشارك وليست غير ذلك، ومن يراقب تلك الوسائل سيجد أن جوهرها الاساس هو اعلام فئوي مطلق، وان حركة فتح هي صاحبة اليد العليا لتلك الوسائل، من الاشراف الى البث والتحرير والظهور..

ولنرى في ذلك "تجاوزا" انتخابيا يحدث هنا وهناك، يزيد من فرص هذا عن ذاك، ما دام يلتزم "بحملة موضوعية"، لكن الخطر الحقيقي هو ما يعرف بـ"الاعلام الحزبي" بكل منتجاته المعلومة والمخفية، أو اعلام وسائل التواصل الاجتماعي، فقط جولة واحدة على ذلك الاعلام وما يشهده من "نشر ورد وتعليق" سيكتشف المتابع كم هي حالة الانحطاط السياسي التي تتحكم في الحقيقة الاعلامية للفصائل..وكم هي التغذية الداخلية الكارهة للآخر، بل وللوطن في بعضا منها، بحيث تشعر وكأن "الفصيل هو المقدس" وأن "الوطن هو الأداة"..

"الفصيل فوق الجميع وطنا وشعبا"، تلك هي السمة السائدة، كل بحجم ما يملك مالا واعلاما ومواقعا، وقبلها مخزونه اللغوي في "السفالة السياسية"..

لا نود تكرار القول أن لجنة الانتخابات المركزية ما تريده هو تمرير عملية الانتخابات لتنال "شهادة الرضى"، وليس ما تنتجه تلك الانتخابات من "مصائب - كوارث" سياسية - أخلاقية، عبر تلك التعذية الكريهة والكارهة..

دور لجنة الانتخابات يبدأ من مراقبة الحملات الى مراقبة التمويل، بل ومراقبة استغلال أي عامل خارجي يتلاعب بمسارها تحت أي مسميات، وهنا الأكثر شبهة هو "دور المندوب السامي القطري"، الذي إنتقل للإقامة الدائمة في غزة حاملا "الشنطة المالية"..يوزع منها وفقا للهوى السياسي الذي لم يعد سرا، رغم أن فتح تقوم بدور "المحلل" لدوره لاعتبار غير وطني نهائيا..

لجنة الانتخابات يجب أن تسارع لتشكيل طاقهما لمراقبة الحدث بشكل شمولي..

المحاسبة تبدأ بأن حملة التخوين أو التكفير ضمن حملات البعض الإعلامية تستوجب حظر عمل ذلك الفصيل، ليس فقط انتخابيا بل ووطنيا..فتلك هي البيئة المناسبة لإنتاج "داعش وأخواتها" وكل قوى الردة وطنيا بمسميات مختلفة مهما لبست من عباءات أو منحت ذاتها القابا..

هل يمكن ذلك..نعم ولكن يجب أن تدرك لجنة الانتخابات المركزية أنها الآن هي السلطة والقوة وليس غيرها..دون ذلك وداعا لـ"بقايا وحدة مواطن" وليس "وحدة بقايا وطن" فقط!

ملاحظة: تجاهل قطبي الوكسة الوطنية تصريحات رأس الطغمة الفاشية نتنياهو حول أنه أكثر خدمة لشعب فلسطين من قادتها، رغم أنه يعنيهم مباشرة، مثير حقا..لو قال ذلك القول نصا أي من ناطقي او قادة الفصيليين لما صمتا حتى ساعته..الجبن له مظاهر عدة!

تنويه خاص: فيديل..الرفيق فيديل كاسترو زعيما ثوريا تخطى كل الحدود حضورا وأثرأ وصنع عنوانا للكرامة والتحدي..في مولدك التسعيني نتذكر مسارك ودعم ثورة شعب بقيادة الخالد ياسر عرفات..كم هي صدفة خالدة أن مولدك ومولده في ذات الشهر..!

الاستيطان والانقسام الفلسطيني و"قمة موسكو"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن أن تنجح " المساعي العربية والدولية" لجلب الطرف الفلسطيني الى " لقاء موسكو" مع رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل آبيب بيبي نتنياهو، أم لا، مع الأمل كله أن لا تصل الى مبتغاها وتجد في طريقها " صخرة فلسطينية" تتحطم عليها، فمن الواجب من سكرتاريا الضغط أن تقف أمام مسألتين لا أكثر..

المسألة الأولى هي شهادة ممثل الأمم المتحدة أو مبعوثها للشرق الأوسط ملادينوف الى مجلس الأمن، شهادة تحدث فيها عن عدم قيام اسرائيل، دولة الاحتلال بتوصيات " اللجنة الرباعية" فيما يتعلق بالاستيطان، حيث طالبت تلك التوصيات بوقفه، وما حدث ليس عدم الاستجابة للوقف الاستيطاني، بل أن سلطات الاحتلال ضاعفت من نشاطها لمصادرة أراضي فلسطينية وبناء مستوطنات يهودية عليها..

كما من المهم أيضا، التوقف أمام ملاحظة ملادينوف بعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، ملاحظة تشير بوضوح، أن لا قيمة عملية لأي اتفاق سياسي يمكن أن يتم في " قمة موسكو" المرتقبة، حيث أن حركة حماس السلطة الحاكمة لن توافق على اي منتج سيصدر عن تلك القمة، حتى لو كانت كل نتائجها جاءت نسخة كربونية عن برنامجها السياسي، كونها تتم دون ان تكون شريكة في صناعة القرار الفلسطيني، لكي تكون شريكة في التنفيذ، وهي هنا محقة تماما، بعيدا عن كل الملاحظات أو التباين مع جوهر موقفها الوطني من وضع نهاية الانقسام.

تلك مسألة غاية في الأهمية السياسية، والتي يجب ان تكون حاضرة بقوة في حسابات الساعين لعقد قمة، ستكون محصلتها " أصفارا" مكعبة مهما خرج منها وعنها ..

وليت القضية تقف عند تلك المسألتين فحسب، زيادة النشاط الاستيطاني واستمرار الانقسام الفلسطيني قبل " قمة موسكو"، فما أعلنته حكومة نتنياهو بعد تقرير ملادينوف ورفضها كل ما جاء فيه، ليس نفيا لما تقوم به، بل جاء ردا غاية في "السفالة السياسية"..

حكومة نتنياهو تعترف أنها تقوم بالبناء في الضفة، والتي تسميها ب"يهودا والسامرة" في تحد للمنظومة الدولية جميعها، بما فيها راعيها أمريكا، وقبلهم مخالفة نصية لما جاء في كل اتفاقات موقعة معها، ولذا فدولة الكيان تعتبر ان ما يحدث ليس سوى " عودة يهود" الى السكن في مناطق من أجل اعادة " الارتباط التاريخي"، والطلب بغير ذلك تعتبره تلك الحكومة حملة عنصرية " لتطهير اليهود"..!!

كما ترى حكومة بيبي، أن " البناء في القدس - إقرأ الاستيطان" هو " حق شرعي لها"، ورأت من يطالبها بعدم " البناء كمن يطلب بمنع الأمريكي من البناء في واشنطن أو نيويورك".

فقط هذا الرد من حكومة نتنياهو وحده كاف لإنهاء تلك " المساعي" لقمة موسكو، فمن يعتبر ان الإستيطان بات تفسيرا ل" حق عودة اليهود الى ارضهم وديارهم" وتواصلا ل" الارتباط التاريخي" و" تطهيرا عنصريا"، يقول ان " الفلسطيني" بات خارج الحضور في الأرض والسياسة ويضع مسبقا كل شروطه لفرض الاحتلال نتيجة لآي لقاء!..

هل من يؤمن أن " الإستيطان هو تنفيذ لحق العودة لليهود" يمكنه ان يكون جزء من اي عمل سياسي لحل سياسي يصل بالقطار الى محطته النهائية دولتين لشعبين في فلسطين التاريخية وفقا لما قررته الامم المتحدة؟!

بالمختصر المفيد، ذهاب الرئيس محمود عباس بالقوة القهرية، او الرغبة الذاتية لحضور لقاء مع نتنياهو لن يجلب سوى مزيد من اللفظ لسياسته ودوره وتعزيز منطقي وشرعي لكل من يرفض تلك القمة فلسطينيا..

وبالمقابل ستكون تلك القمة، الهدية التي لم يحلم بها الفريق الإرهابي في دولة الكيان للمضي قدما في اعادة بناء مملكتهم وهيكلهم المزعومين على حساب المقدس الوطني الفلسطيني.

ملاحظة: تبادلت فتح وحماس الاتهامات في ارتكاب ممارسات قمع وارهاب كل منهما ضد الآخر فيما يتعلق بالنشاط الانتخابي .. الواقع ان " الإرهاب الإنتخابي" سيدوم حتى نهاية التصويت لو كتب للانتخابات ان تكون..

تنويه خاص: زعيم القاعدة الاخواني السابق الظواهري كشف عن قيام الجماعة الإخوانية قدموا كل شئ لأمريكا وإسرائيل.. شهادة مهمة من " أهل البيت"!

الانتخابات البلدية قاطرة لتمرير "خطة ليبرمان"!

كتب حسن عصفور/ دون أي خطوات عملية مسؤولة، بل ربما العكس، اكتفت الرسمية الفلسطينية بتكليف البعض منها بالحديث ضد خطة ليبرمان، واعتبار من يقبل بها "عميلا"، وجب ملاحقته، وهذا وصف صحيح جدا، ودقيق، فكل من سيتعامل مع خطة الفاشي المحتل ليس سوى أداة عميلة وخائن لوطنه وقضيته، ويصبح مطلوبا لـ"العدالة الوطنية" بكل أشكالها ومظاهرها..

ولكن السؤال الجوهري، الذي قفزت عنه "الرسمية الفلسطينية" وهي تصف من "سيتعامل" بالعميل، توصيفها لمن يساهم ويعمل لتمهيد الطريق أمام تلك "المؤامرة الكبرى"، وهل يكون الانتظار والدعوات "البلاغية" "الرد العملي" عليها، وهل يمكن من الأصل اعتبار أن هناك رد يمكن الحديث عنه لاجهاض ذلك المخطط قبل أن نتجه لإطلاق الأوصاف، فحينها تصبح المسألة باتجاه مختلف كليا، لا تقف عند الوصف والاتهام ..

بعيدا عن الذي يجب ولا يجب عمله من هذه "الرسمية" التي دخلت مرحلة من مراحل "التيه السياسي"، وفقدت بوصلة "المعرفة لسير الحركة السياسية" المحلية والاقليمية والدولية، وكأنها تقف في مكان المتفرجين، عدا قدرتها على "فتح جبهات صدام مع أهلها" تحت مسميات مختلفة، أحداث نابلس وحرب الاعلام الرسمي ضد كل من ليس معهم نموذجا..

"الرسمية الفلسطينية" لم تبادر الى اتخاذ خطوة عملية واحدة، يمكن أن يقال أنها تبحث فعلا كيفية التصدي لـ"خطة ليبرمان"، على المستوى الوطني والعربي، حتى الرسائل المعتادة من أمين سر تنفيذية المنظمة المعين بقوة الأمر الواقع، غابت عن الوجود، بل أن تصريحاته حولها اختفت كليا، لسبب غير معلوم..

لا يكفي القول بأن من يقبلها عميل، ثم يذهب كل قائل الى منزله منتظرا لحظة تنفيذ المؤامرة ليخرج لاحقا ويعلن، سنتصدى ونفعل ونلاحق..وذلك الحشو الممل والبليد..

لقطع الطريق على المؤامرة الليبرمانية، يجب أولا ان تتحرك "الرسمية الفلسطينية" - هو تعبير بديل للتعبير الذي كان قائما في زمن الخالد ابو عمار، القيادة الفلسطيية، لأنها كانت حقا وفعلا قيادة -، لوضع "خطة وطنية شاملة" للرد العملي، تنطلق من قاعدة "التوحد السياسي" وليس "التفتت السياسي"..

الخطوة الإولى تبدأ باعلان رسمي من الرئاسة والحكومة بعد التوافق مع الفصائل الفلسطينية كافة، دون أي استثناء، بتأجيل الانتخابات البلدية الى مرحلة سياسية لاحقة..باعتبار أن نتائج الانتخابات مهما كان الفائز بها، سيتم اعتباره من قبل حكومة وسلطة الاحتلال، "اجساما تمثيلية منتخبة" تحظى بـ"شرعية سياسية شعبية"، في ظل غياب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي مضى عليها ما يقارب 11 عاما..

وهي النقطة المركزية التي سينفذ منها ليبرمان وسلطة الاحتلال القائمة في الضفة بقوة جيشها، ولن تقف كثيرا عن "نسبة المتعاملين" معها في البداية، لكنها ستفرض أمرا واقعا، بأن "الخدمات مقابل التعامل مع دوائر الاحتلال"..وهي جوهر خطة ليبرمان..

لذا "تأجيل" الانتخابات بات مسألة وطنية بامتياز، والاصرار عليها تحت أي ذريعة ليس سوى اصرار على تمرير خطة ليبرمان، مهما لبست الأقوال من ثياب "مزركشة بخدعة الاستحقاقات" فهي ثياب هرئة وبالية وقذرة لا أكثر..

ودون البحث في مخاطر قانونية تلك الانتخابات، التي سبق التحذير منها عبر مقال سابق، ثم أكدت بعضها نقابة المحامين في فلسطين، فمن يريد اسقاط خطة ليبرمان عليه اسقاط الانتخابات البلدية..ومن يصر عليها يرمي عمليا الى تمرير خطة ليبرمان..تلك هي المعادلة ولا وسط فيها..

واستكمالا لقبر تلك الخطة - المؤامرة، يتم الطلب من الأشقاء في مصر العمل على استضافة لقاء "الاطار القيادي الفلسطيني"، والذي يسمى بالاطار القيادي

المؤقت أو الاطار القيادي لتفعيل منظمة التحرير، ليس تلك المسألة، لقاء يشارك به كل قوى الشعب وفقا لما تم الاتفاق عليه سابقا..

*يتحمل الإطار القيادي ذاك، مسؤولية رسم "خريطة طريق وطنية" للمرحلة الفلسطينية المقبلة، تبدأ بدراسة فك الارتباط الكلي مع دولة الكيان، عبر اعلان دولة فلسطين بديلا للقائم الكياني، ووفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012..بما فيها سحب "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير واسرائيل لاستبدالها بـ"اعتراف متبادل" بين دولتي فلسطين وسرائيل..

*التوافق على أن المفاوضات مع الكيان الاسرائيلي تكون في إطار ما بعد الاعتراف بدولة فلسطين، لاستكمال "قضايا عالقة"، ومنها حق العودة وبعض "تبادل اراض" لفتح الطريق الرابط بين جناحي دولة فلسطين..

*التوافق على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لدولة فلسطين، والى حينه يتم الاتفاق على رئيس الدولة والمنظمة، وتشكيل البرلمان المؤقت من أعضاء المجلس المركزي والمجلس الشتريعي، وقد يكلف هذا الإطار باعتباره برلمان الدولة القيام بانتخاب رئيس الدولة المؤقت..

خطوط رئيسية تتطلب عملا حقيقيا لو أريد حقا قبر المؤامرة القادمة، وغيرها يكون "كلاما" لا ينتج "ثمرا وطنيا بل ثمرا ساما ومسموما"..

وقف قاطرة خطة ليبرمان - الانتخابات البلدية - هي نقطة البدء والفصل ودونها كذب وخداع ومشاركة!

ملاحظة: تجاهل وسائل اعلام رئيس السلطة الفلسطينية الرسمية البيان المصري الاردني عن وحدة فتح يثير كل اسئلة "الريبة الوطنية"..شكله الكلام المشيد بدرو مصر قبل يوم كان "كلام ليل"..اللعب هنا مكلف جدا جدا!

تنويه خاص: من مهازل المشهد أن تتذكر قطر ضرورة وقف الحروب في البلاد العربية..شكله الأمير ادرك أن المشروع التدميري الكبير بعد انهيار الموقف التركي صار "يا ليل يا عين"..يا سيدي رغم هيك لتتتوقف عن تمويل آلة الدمار ويخلف عليها!

المالكي "يعري" فرنسا وبعض العرب..رغم لعثمته!

كتب حسن عصفور/ بلا أي مقدمات، ومنذ عودة الرئيس محمود عباس من باريس بعد لقاء وزير خارجية أمريكا، أطلقت دوائر الرئاسة الفلسطينية، حملة سياسية هي الأولى لها منذ تولي الرئيس عباس حكمه بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، ضد ما اسمته عبر مصادر معلومة أو نكرة، بأسماء أو عبر مجهول، "ضغوط عربية ودولية" لـ"إجبار الرئيس عباس" بحضور مؤتمر "إقليمي" في مصر بمشاركة رأس الفاشية الحاكم في تل أبيب، وممثلين لدول عربية وأجنبية..

حملة أخذت أبعادا مختلفة، بدأت بتصريح أمين سر تنفيذية المنظمة بالتعيين، صائب عريقات بتصريح كان "مدويا" كونه ذكر الأسماء المعنية بذلك، لكنه لم يصمد كثيرا فأجبر بالقوة الرئاسية لسحب كلامه، دون أن ترف له جفن، فتلك باتت "عادة له"، ولكنه قام برد الفعل عبر تسريبها بدون أسم لوكالة ايطالية ثم لاحقا لمواقع محلية..

وفي بيان التنفيذية الأخيرة أشارت لتلك الضغوط دون أي ملمح واضح، لكنها رسالة بدأت جزءا من "النهج الحاضر اعلاميا"، ان هناك "مؤامرة سياسية تستبدل الإقليمي بالدولي"..أي استبدال مؤتمر باريس حيث يريد الرئيس عباس وفرقته الخاصة، بمؤتمر مصر حيث هي "المؤامرة السياسية"..

واستطرادا لذات منهج فرقة الرئيس بعد لقاء باريس، في الكشف عن "مؤامرات" تحاك ضده وبالتالي تصبح ضد فلسطين، خرج رياض المالكي وزير الخارجية، بما هو أشد خطرا مما قاله عريقات، فالوزير المالكي صوتا، وعبر وسيلة اعلام رسمية "اذاعة فلسطين" يوم الأربعاء 10 أغسطس 2016، أعلن بصراحة نادرة، أن هناك ضغوطا عربية ودولية من أجل عدم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي بشأن الإستيطان الإسرائيلي في الوقت الحالي..

ويكشف المالكي، إن الظروف الدولية تعيق أي تحرك في داخل مجلس الأمن.

وأضاف المالكي أن "الفرنسيين لا يحبذون أي تحرك داخل مجلس الأمن يسبق اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر في سبتمبر المقبل، لأنها تفكر بعقد

اجتماع وزاري ثان لتلك المجموعة التي دعيت إلي باريس في يونيو الماضي من أجل الخروج بأفكار قد تطرح في داخل مجلس الأمن ضمن مشروع".

وأشار في تناقض غريب جدا لما سبق القول، إلى أن "هناك العديد من الدول، ليست فرنسا وبعض الدول العربية وإنما دول أخرى تعتقد أن الأوضاع الآن غير مناسبة ويجب علينا الانتظار".

ودون التوقف عند التناقض هنا فيما قاله المالكي، وهو تناقض صارخ وضوحا أكثر من "لعثمة كلامه"، فالحقيقة هنا، أن فرنسا لا تريد الذهاب الى مجلس الأمن لعرض مشروع قرار حول الاستيطان، وهو المشروع الذي يتحدث عنه فريق الرئيس منذ "دهر سياسي"، فرنسا لا تريد التشويش على "مشروعها الخاص"، هكذا الذريعة، لكن الحقيقة هي أنها لا تريد مواجهة سياسية داخل مجلس الأمن وخارجه مع أمريكا ودولة الكيان..وما تريده هي والبعض "إذابة فعالية مشروع قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين" عام 2012.

وتلك هي الرسالة السياسية الأهم، التي يجب أن يدركها الرئيس عباس وفريقه الخاص الذي أشبع شعب فلسطين "مديحا" لفرنسا بأنه لن تفعل ما يغضب أمريكا والكيان، وأنها تمارس سمسرة سياسية أرخص ثمنا مما يظن، بل أنها تعمل على "تقليم أظافر أهل فلسطين" كي لا تذهب بعيدا في مواجهة سياسية شاملة لدولة الكيان دوليا..فرنسا تمارس دور "الدفاع المدني"، وقد نجحت بشكل باهر جدا..

الدور الفرنسي معلوم لغير فرقة الرئيس عباس، لكن ما هو غير معلوم، تلك الاشارات المتلاحقة من "فرقة الرئيس" حول دور بعض العرب لعرقلة قرار الذهاب الى مجلس الأمن بخصوص الاستيطان..فتلك ليس مسألة تنحصر في سياق "النميمة السياسية والاعلامية"، كونها تعني سقوط المعركة الوطنية الكبرى للذهاب لمطاردة دولة الاحتلال..والأخطر أن الرئيس عباس بات منعزلا عربيا، ولم يعد له حضور مؤثر، ما يعني أن القضية الوطنية باتت داخل "شرنقة خاصة" تنتظر من ينقض عليها..

لو صدق الكلام من فرقة الرئيس الخاصة، فذلك يتطلب تغيير جوهريا في السلوك الرئاسي وأيضا الموقف السياسي، بالدعوة الطارئة لعقد مجلس مركزي

يدعو له قيادة حركتي حماس والجهاد لبحث المستقبل القادم، ويترك للمجلس الحق في رسم "خطة العمل" وفقا للتطورات الراهنة..

ومن هنا، يصبح الذهاب الى بعثرة "الجوهر السياسي" بالذهاب الى انتخابات بلدية لن تنتج سوى تسليما جديدا لتحكم دولة الاحتلال بالمشهد الفلسطيني، عدا عن استبدال معركة الوطن السياسية بمعارك غير نظيفة لإنتخابات بلدية مآلها في الضفة الغربية من كان الفائز "ربحا سياسيا خالصا" لدولة الكيان..

إن صدقت تصريحات فرقة الرئيس عباس الخاصة، حول ما اشارت له بخصوص منع الذهاب الى مجلس الأمن بخصوص الاستيطان، وفرض مؤتمر غير مرغوب، وجب الاستنفار السياسي الشامل..

ومع خطورة تلك التصريحات، فما هو ظاهر من حراك الرئيس عباس لا يتفق مطلقا مع جوهر الخطر القادم، بل وكأن ما يقوله فريقه "خبر سياسي" يحتمل "الكذب"، فمن يواجه ذلك الخطر لا ينام الا قليلا وهو يبحث مع "أطراف المعادلة السياسية الوطنية" سبل "المواجهة الكبرى" لقبر"المؤامرة الكبرى"..

الى حين أن نلمس حراكا سياسيا حقيقيا من طرف الرئيس عباس تبقى كل تصريحات الفريق تحت دائرة "شبهة سياسية" لتمرير ما هه غير معلن..النوايا الطيبة لا تكفي وليست أداة فعل..

طريق الرد معلوم ومعلوم جدا، لو كان "الخطر حقيقي"، وإن كان غير ذلك فهي الطامة الكبرى..عندها لك الشعب يا فلسطين لينتفض!

ملاحظة: ما هي الصفة السياسية التي تمسح لإسماعيل هنية بدعوة النرويج لمراقبة الانتخابات البلدية..هل علمت فرقة الرئيس عباس الخاصة بالخبر أم مشغولة فيما هو "أخطر"!

تنويه خاص: بعض من أهل حماس..يصرون أعتبار حركتهم أنها هى"المقاومة"، رغم أنها تخلت رسميا عنها في قطاع غزة ..تصريحات الزهار حاضرة وقادة الاحتلال كاشفة.. أهل حماس يعيشون في ربع من جلباب أوسلو لكن حقدهم على الممثل الشرعي الوحيد والخالد ابو عمار يفقدهم الصواب..بعضهم يخجل القول

أين بدأت قيادة حماس اقامتها وأين انتهت الآن..وما هو ثمن كل ذلك "وطنيا"..للكذب عنوان!

"المنحة القطرية".."تبرأة المحتل"والبحث عن "جاني"!

كتب حسن عصفور/ كشفت "المنحة القطرية"، بعضا مما كان "مستورا" من علاقات لم يكن بالامكان معرفتها لأهل فلسطين، دونها..

المنحة القطرية، أكدت بداية أن دولة صاحبة "الهبة الانسانية"، أكدت عمليا، أن هناك "كيانان سياسيان فلسطينيان" بينهما "راع اسرائيلي، فهي ومنذ البدء تعاملت بشكل مباشر مع حركة حماس باعتبارها "شرعية حاكمة في قطاع غزة"، وعملت على تكريس تلك كـ"حقيقة سياسية" من خلال إستغلال "الحاجة وضيق اليد" لفرض تلك السابقة التي تؤدي لتغيير المعادلة الوطنية الفلسطينية، نحو "مشروع بديل بحدود القطاع"..

دولة قطر، تعاملت بأن حكومة الرئيس محمود عباس لن تجرؤ على معارضة تلك "القفزة السياسية" عن السلطة الوطنية وحكومتها "الشرعية"، بعيدا عن التأييد أو المعارضة لسلوكها السياسي الذي يمكن إعتباره الأسوء وطنيا منذ أول حكومة برئاسة الخالد ياسر عرفات عام 1994 فوق أرض فلسطين، لكنها لا تزال تشكل "الإطار الشرعي" في مؤسسات السلطة..

قيام دولة قطر، بارسال "المنحة القطرية" بالتنسيق مع دولة الكيان، عبر منسق جيشها في الضفة والقطاع، والإكتفاء بـ"إعلام السلطة" عنها شكل "إهانة سياسية" لم تجرؤ الرئاسة الفلسطينية عن الرد عليها وفقط لاعتبارات خاصة – شخصية بين الرئاسة ودولة المنشأ للمنحة، فلو أن غيرها فعل ما فعل، لما صمتت كل "مناطق الكلام الرئاسية" وفصيلها، لتعلن أن "الشرعية لن تسمح لأي كان بالقفز عليها"، لكن لقطر من "دلال سياسي" ما ليس لغيرها..

حتى الساعة، كشفت عملية التمييز في صرف "الهبة القطرية الخاصة لحركة حماس"، أن "عسكر حماس وقواتها الأمنية خارج قائمة الصرف"، وكادت

للمسألة أن تسير بهدوء وسلاسة، وتصرف الأموال للمدنيين من حماس، دون أي اثر للممثل "الشرعي الوحيد"، وأن "قطر بدأت تعترف بوجود ممثلين رسميين في كيانيين متوازيين"..

ولكن "هبة عسكر حماس" على "حركة التمييز المالي"، بعد أن وضعت دولة الإحتلال "فيتو خاص"، ادت الى أن تعود قطر الى حكومة الرئيس عباس تطلب "عملا إنقاذيا" للورطة التي أعلنها "عسكر حماس"، من رفض للتمييز، بل ولتهديد ضد من يستلم مال قطر وسفير قطر..وهي سابقة لن تغطيها "حركة الإنحدار اللغوي" لعناصر حماس وبعض قادتها في تغطية تلك "العورة السياسية"..

"المندوب السامي القطري" يشيع في محيطه، وبالتنسيق مع قيادات حماس، أن "العقبة التي ترفض منح عسكر حماس مالا من هبة المكرمة الأميرية"، هي السلطة وحكومتها، وقام اعلام حماس دون أي تفكير بما يعني ذلك القول، بالنشر والترديد، وهو بذلك ساهم عمليا بتبرئة دولة الإحتلال من مسؤوليتها الكاملة بوضع الفيتو، ووضعها على عاتق حكومة عباس، كونها "العدو الراهن لحماس" ودون أن تستفز غضب حكومة بيبي، فغضب عن غضب بيفرق" رغم معرفتهم أن حكومة الرئيس لا تملك ذلك الرفض لأي سلوك قطري ابدا..

تبرأة دولة الإحتلال من مسؤولية العرقلة لها "حساب سياسي لاحق" نحو رسم مسار خاص لتعزيز "الكيانية الغزية"، عبر أساليب شتى، ومنها إظهار حكومة الرئيس عباس أنها تقف ضد رفع الحصار عن قطاع غزة، ومنع المال القادم لموظفي حماس..مع ان المسألة لم تكن كذلك أبدا، حيث المسألة توقفت عند "المدني والعسكري" وهي مسألة ترتبط بدولة الاحتلال ومؤسساته الأمنية..

المنحة القطرية ما كان يجب أن تذهب مباشرة لحماس، بل يجب أن تمر عبر مالية السلطة رسميا، وضمن اتفاق واضح أنها مخصصة لموظفي حماس دون تدقيق في "شرعية أو لا شرعية" الموظفين، ودون تمييز بين مدني وعسكري، ولأن الرئيس عباس وحكومته لم يدافعا عن "الشرعية الوطنية"، وسمحوا لـ"المندوب السامي القطري"، لأن يشيع أن "العقبة لمنح الراتب لعسكر حماس

هي حكومة عباس وليس حكومة نتنياهو"، عار سياسي نادر أن يحدث ومع ذلك يصمت عليه من يلحقهم العار..

هل تقف الرئاسة وحكومتها لتعلن حقيقة ما حدث ويحدث، وترد عمليا على "أكاذيب المندوب السامي" وبعض حماس وترفض تجاوز الشرعية الوطنية، أم تلجأ للصمت وتكتفي بالابتسام، وتمنح تلك "الفئة الضالة" حق الترويج أنها العقبة وليس المحتل..لا خيار هنا!

صمت الرئيس وحكومته ليس "عنصر قوة" بل عكسه تماما..هل تنطق أم تواصل الهروب "خجلا" امام "مكارم خاصة"، وتقدم "المشروع الوطني" للمتربصين بأسماء مستعارة!

ملاحظة: دولة الاحتلال قررت هي من جانب واحد، أن تؤجل اتمام "تطبيع علاقتها مع النظام الأدروغاني"، بالطبع فرقة الرقص الشعبي اياها ستصمت..تل أبيب تعلن أنها صاحبة اليد العليا في تحديد مسار تلك العلاقة..ليتهم يفهمون..صعب!

تنويه خاص: هناك معركة فتحت بين الرئيس عباس ومسوؤلين ايرانيين بعد لقاء الرئيس مع مريم رجوي..مفيد عدم الانجرار في معركة ليس أوانها..الصلح خير..والوسائط عديدة!

انتخابات "الالتباس السياسي" ومخاطرها الوطنية!

كتب حسن عصفور/ اليوم الثلاثاء 16 أغسطس (آب) 2016 تدخل الانتخابات البلدية مرحلة الحسم العملي، وتبدأ مرحلة الترشح لتلك الانتخابات من القوى والفصئل والعشائر والشخصيات المستقلة..

ويوم قبل الترشح الرسمي أطلقت حركة "فتح" شعارها الانتخابي"، والذي سيثير كثيرا من الأسئلة حول حقيقة الانتخابات القادمة، وطبيعتها وبالتالي أهدافها..

شعار فتح للإنتخابات البلدية تضمن فيما تضمن، عبارات تشير أننا أمام مشهد سياسي يشير الى أن المعركة لم تعد معركة لتقديم ما هو "خدمي" كما تحدث رئيس فتح محمود عباس، والذي أصر بشكل مثير جدا على هذه الانتخابات، واعتبرها استحقاقا، ما يعني أن لنتائجها أيضا مدلول سياسي..

" فتح" اختارت اسمها "كتلة التحرر الوطني والبناء"، و شعارها المركزي، معا من أجل "الاستقلال والحكم الرشيد"، وهو ما يعني ترابط السياسي بالخدمي فيما سيكون لاحقا نتيجة لتلك الانتخابات..

الزج بمفهوم "الاستقلال" في الشعار المركزي، ليس سو انعكاس لحالة تخبط لتقييم طبيعة الانتخابات، وحقيقتها، فلو كانت خدمية فيجب أن تقتصر على ما "نفع الناس خيرا واصلاحا وتطويرا"، ولا يمكن لعاقل أن يربط انتخابات بلدية بالذهاب نحو الاستقلال..

ولو أريد الحديث عن "الاستقلال"، كان أوجب هنا على حركة فتح، وهي المتحكمة بالقرار السياسي الرسمي في فلسطين، ان تطالب رئيسها، وهو أيضا رئيس السلطة ودولة فلسطين، أن يعلن أولا تطبيق قرار الأمم الخاص رقم 19/ 67 عام 2012 الخاص بدولة فلسطين، بعد أربع سنوات تقريبا من التصويت الكاسح لفلسطين..

قرار كان يجب أن يكون هو "الإستحقاق الوطني الأول" على جدول الفعل والتنفيذ، لو كان الهدف الحقيقي بحثا عن "استقلال" و"تحرر وطني"، أما اللجوء الى "الفرع" والتخلي عن الأصل فتلك مسألة تفتح كل أبواب "الريبة السياسية"، بأن من أصر على هذه الانتخابات، يعلم حقا ما سيكون بعض مآلها، يرمي الى فتح "جبهة" للقضاء على أمل تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين..

لو كان صاحب قرار هذه الانتخابات البلدية يبحث حقا عن "الاستقلال الوطني" لطالب الشعب وسخر كل قدراته وإمكانياته لخوض تلك المعركة دفاعا عن مستقبل وطن، وليس أن يزج الشعب الفلسطيني بكل فئاته وقواه، في معركة جانبية ثانوية، يعرف يقينا أن القرار النهائي لها ليس وطنيا فلسطينيا، وأن الحاكم الفعلي لتلك المسألة هو سلطة الاحتلال..ولا خدمات دونها وليس له سوى أن يسأل رئيس بلدية رام الله حيث مقره ومنزله!

الإدعاء بأن الانتخابات البلدية هي استحقاق واجب التنفيذ ليس سوى هروب خادع لتمرير ما هو "إستحقاق غير وطني" يساهم في فتح الطريق أمام استكمال "تهويد مناطق بالضفة الغربية" لانشاء "مملكة يهودا والسامرة"، الذي ينتظر نهاية الانتخابات تلك ليعلنه ولن يجد من يقف أمامه..خاصة من مصاب بحالة "ارتعاش لأسباب لم تعد مجهولة" بعد أن بدأت بعض وسائل الاعلام العبري تكشف جوانبها دون أن تجد ردا ممن وجهت لهم!

عام 2005 عندما قرر رئيس السلطة محمود عباس منفردا، تنفيذ الرغبة الأمريكية لإجراء الانتخابات التشريعية، وهو يعلم يقينا مآلها، أنتح الانقسام وبالتالي أنتج "العهد السياسي الأسود" منذ ذلك الوقت حتى تاريخه، ولم يكن اعترافه لأمير قطروقيادة حماس لاحقا، بأن أمريكا هددته وانه خنع وخضع - لم يقل لما - ، ما يصلح ما حدث من "نكبة سياسية"، وبالتالي هو الآن يذهب لاستكمال النكبة السياسية بهذه الانتخابات المشبوهة وطنيا..

هل سيخرج علينا رئيس فتح والسلطة بعد زمن ليعترف أمام حاكم ما أنه تم تهديده من قبل طرف ما لاجراء تلك الانتخابات، فخنع وخضع، ليحدث المراد لهم..

من يريد "الاستقلال" حقا يعلم طريقه، وهو لا يحتاج الى "معجزات سياسية" بقدر ما يحتاج الى "قرار وطني وإرادة سياسية"، تفتح الباب لكسر ظهر مشروع دولة الكيان لتهويد الضفة والقدس وتكريس كيانية غزة..

اللعب الكلامي لم يعد ممكنا، فالكارثة باتت أوضح من ان تخفيها "عبارات حرص كاذب"..

بالمناسبة الكذب في التفاصيل هو خير كاشف لما يخططون..ولكن هل ينفع عنده أي "ندم"..وهل أفاد ندم الخنوع في حضرة الأمير، شعب فلسطين وقضيتة!

ملاحظة: لماذا يرتجف بعضهم ويتصببون عرقا كلما حضر اسم الخالد ياسرعرفات..صحيح متى آخر مرة ورد اسم أبو عمار على لسان "واحد مهلوع"!

تنويه خاص: من حق أي موقع إعلامي فلسطيني أن ينشر ما يراه يخدم مصالحه الخاصة مالية او تسويقية او تنظيمية.زلكن ما ليس مقبولا أن لا ينشر الرد على تلك الأكاذيب..عنده لا يصبح "نشرا لخبر" بل مساهمة في جريمة لغاية في آخر الشهر..!

"بيبي نويل"!

كتب حسن عصفور/ مجددا يعيد لنا رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب مقولات "هتلرية"، تلك التي روجتها قبل قيامها بأقذر حملة "إبادة إنسانية" في التاريخ البشري تحت مسميات مختلفة، منها " التطهير والتحسين وعمل الخير" للبشرية..

نتنياهو في فيديو صوتا وصورة، باللغة الإنجليزية "لغته الأم"، وبثه على مواقع إنترنتية باعتباره "ناشطا"، مارس "مبيقا سياسيا وأخلاقيا" من النوع النادر، عندما تحدث قال " "أنا رئيس وزراء اسرائيل أهتم بالفلسطينيين أكثر من زعمائهم، اسرائيل تهتم بالفلسطينيين أكثر من زعمائهم".

لم يوضح لنا نتنياهو، بالتحديد ما هو "الخير والاهتمام" الذي يتحدث عنه، هل مشاركته في قتل أول اتفاق فتح الطريق لصناعة سلام بين فلسطين والكيان، وشريكا في إغتيال ياسر عرفات، وشراكته في شن 3 حروب على قطاع غزة، خلال أقل من ست سنوات، لا تزال آثارها شاهدة حية تشير بأصباع الأطفال الذي ذهبوا ضحايا الفاشية المعاصرة، لرأس النازي الحاكم..

ربما "الخير"، هو كل تهويد لأرض فلسطينية يمكنه تهويدها، في القدس والضفة، وعل الخير يكمن عندما يقيم "مملكة يهودا والسامرة" ويبقى سيطرته الاحتلالية على الأرض حتى يجد "نذل فلسطيني يلغي حق العودة" أو يعترف بدولته الفاشية كـ"دولة يهودية"، ليفتح الباب له بهدم مقدسات الأمة وفلسطين في القدس..

عل "الخير" الذي يقدمه الـ"بيبي" لفلسطين الشعب هو عمليات قتل وتدمير وهدم ومنع حركة أهل البلاد الأصليين، بل أن عنصريته لا تقف فقط عند بني فلسطين، بل تصل لمن هم من "دينه السياسي" لكنهم بلون بشرة مختلف..

قبل اسابيع فقط استقال وزير الجيش في كيانه عندما اعترف أن منسوب الفاشية والعنصرية ارتفع جدا داخل مؤسسة الكيان الأمنية، وبات القتل على "الهمسة أو الشبهة"..

عل "الخير" هو أن يسمح لأي جندي أن يهين رأس الدولة الفلسطينية وقتما رأى ذلك، وعل اقتحام منزل الرئيس محمود عباس الشخصي مؤخرا نموذجا على "خير بيبي"..

ولأن "خير نتنياهو" ليس بمستطاع أهل فلسطين استيعابه، فقد أرسله الى لبنان قتلا وتدميرا والى سوريا احتلالا وتدعشيا..ألم يعترف رئيس جهاز مخابراته العسكرية، ان هزيمة داعش كارثة للكيان الاسرائيلي..وعل داعش باتت هي أيضا "أداة خير" للبشرية.وهي فعلا أداة خير للفاشية الجديدة في تل أبيب ورأسها نتنياهو..

أن يعلن نتنياهو أنه أكثر فعلا للخير للشعب الفلسطيني من قادته، جسده بمصادرة أموال حق للسلطة الوطنية، يسرقها دون أن ترمش له عين، وليته تذكر كم هي الملايين المصادرة من حكومته للفلسطيني، قبل أن يلقي تهما لغيره، لم يؤيدها سواه وجهازه الأمني..

ويبدو أن أهل فلسطين لا يعلمون عن "خير بيبي" فيما تفعله قواته وجيشه وأدواته داخل فلسطين، وتعامله مع أهل فلسطين كأنهم "الغرباء"، بل أن من بقي فوق الجزء المغتصب عنوة منها حدود عنصرية لا تقف على مجال ..

ربما يحق لهذا العنصري الفاشي أن يقول ما قال، لأنه لم يجد من يكسر له أنفه السياسي مؤخرا، بل ووجد من ترك مطاردته الرسمية كمجرم حرب هو وكيانه، عبر تقرير غولدستون الشهير، ومن أعتقد أن مفاخرته بمطاردة "هبة السكين" كان "منجزا تاريخيا" له..

من المفارقات المثيرة جدا، ان يطلق البيبي تصريحاته في يوم نشر استطلاع قال فيه ان مصداقيته في الشارع الاسرائيلي وصلت الى 28%..تخيلوا كم هو منحط أخلاقيا عند أهله..فهل لنا نسمع غير ذلك..

نتنياهو نسي أن يعلن أن "خيراته لشعب فلسطين" هدايا منه وإمراته حمالة الحطب ونجلهم المتهمون بلصوصية وفساد عالمي من مال حرام يا "بيبي نويل" اليهودي..!

ملاحظة: حملة قيادات حمساوية ضد رمز الوطن الثقافي محمود درويش قمة في الإنحطاط الفكري والسياسي..ليتهم يقدومن لنا من سجل الوطن بأحرف أرهبت دولة الكيان..صحيح شو هالصدفة بين حربهم على محمود وحرب فاشية الكيان!

تنويه خاص: لاعب الجودو المصري اسلام الشهابي خسر مباراة وربح إحترام شعب برفضه مصافحة لاعب دولة الكيان في ريو..للكرامة مؤشرات!

جريمة نابلس الكبرى..و"الكلام الشاذ"!

كتب حسن عصفور/ بالمعني السياسي لا يمكن اعتبار ما حدث في "عملية إعدام" المطلوب احمد حلاوة "ابو العز" على أيدي عناصر من قوات الأمن "الوطني" الفلسطيني لحظة دخوله سجن جنيد، فعلا مفاجئا لمن تابع "الحملة الاعلامية - السياسية" للرئاسة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، والوزير الأول رامي الحمدالله، الذي تحدث وكأنه "عنتر شايل سيفه" داعيا الى "الثأر والانتقام" لدماء "شهداء الأمن الوطني" من تلك "العصابات الإجرامية"، ولا يجب أن يذهب "دم الشهداء هدرا"، ولولا العيب اللغوي لقالت وسائل الإعلام الرسمية للسلطة والحكومة، (لست رجالا لو نام منكم أحدا قبل أن يأخذ بـ"الثأر")..

تعبئة قبلية عشائرية بكل ما للكلمة والمفهوم من دلالة، خلقت جوا مشحونا الى حد أن "الفعل الانتقامي بات هو الحل"، رغم ان ذات القوات قامت بتصفية 2 ممن قالت أنهم "خارجين على القانون" ومشاركين في قتل شهداء الأجهزة

الأمنية، لنتكشف لاحقا أن تلك رواية كاذبة باعتراف أهل نابلس، واعتبارهم "شهداء" ايضا..

ولذا عملية تصفية ابو حلاوة عندما رأته العناصر المشحونة بالثأر، و"المطعونة في رجولتها" الى أن تنتقم لما ذهب، جاءت في سياق "رد الاعتبار للرجولة المعلقة"، فعندما دخل المتهم الى باب السجن قامت "العناصر الأمنية بخطفه من عناصر أمنية تابعة لجهاز المخابرات بعد أن سلم نفسه" بضربه حتى الموت..

وعل من يقرأ، تصريح ممثل محمود عباس رئيس السلطة والأجهزة الأمنية، محافظ نابلس الرجوب بعد أن وصل اليه "نجاح العملية"، أعلن في تصريح نشرته كل وسائل اعلام السلطة وأصدقاءها الخاصيين ، بأنه ("تم تصفية "الرأس المدبر" لعملية اطلاق النار على رجال الامن في المحافظة قبل ايام).

تصريح كاف ليفضح كليا أن المسألة ليست "عملا شاذا" كما إدعى وزير عباس الأول والقائم بمهام "وزير الداخلية" بأنه عمل "شاذ"، تصريح كاف للإطاحة به دون تحقيق، ويكمل مهزلة التصريح بأن أعلن تشكيل لجنة من محيطه لتحقق في معرفة كيف حدث هذا الفعل "الشاذ"ـ فيما خرج الناطق باسم أجهزة أمن عباس ليعلن انه تم القبض على "مشبوهين" داخل الأجهزة مشتركين في "أعمال خارج القانون والفلتان"..

رواية سلطة الرئيس وحكومته والناطقين باسمها، تكفي وحدها لكشف حجم "الجريمة الكبرى" التي تم تنفيذها"، ويزداد الجرم بأن تصر هي واعلامها الرسمي والصديق باعتبار ما كان "عمل حدث في بلاد أخرى"، دون أن تضيف تلك الوسائل المسيرة بأمر "الراجل الكبير" أنه لم يحدث اعتداء مباشر من مجموعة تم حقنها اعلاميا بالثأر والانتقام، كما حدث مع معتقل..

أن يقتل مواطن تحت التعذيب الهمجي شي، وهو حدث وسيحدث في كل دول العالم، وأن تقوم مجموعة عسكرية بخطف معتقل للإعتداء عليه ضربا حتى الموت فتلك نادرة جدا، لا مثيل لها الا في "شذوذ الحال السياسي"..

الفضيحة الأكبر، أن جهات تنفيذ الإعدام، التي تبدأ من التحريض الى المنفذ مرورا بالمسؤول المشجع لها، لم يخرج أي منها ليقدم "إعتذارا عن تصفية

انسان"، كان ما كان تهمته، مجرما قاتلا مشبوها خائنا جاسوسا، فهو فعل اجرامي يستوجب أولا الاعتذار للشعب ثم العائلة، بدلا من تلك السخرية التي خرجت من وزير عباس الأول واعتبره "عمل شاذ"، ودون أن يعتذر ايضا..اي هزل هذا الذي حدث..

وتكتمل المهزلة عندما يصمت رئيس السلطة والأجهزة الأمنية عن الاشارة لتلك الجريمة الكبرى، التي هزت البلاد وما حولها، دون أن تهز به حراكا او كلاما، بل أنه تحدث عن "الأمن والأمان" الذي توفره أجهزته، ما يمكن اعتباره رسالة تأييد وتشجيع وتأييد رسمي من رأس السلطة للفعل الانتقامي..

نابلس كلها، والفصائل السياسية بما فيها فتح في البلاد، في طرف اعتبر ما حدث جريمة كبرى، بينما الرئاسة وأجهزتها، حكومة وقوات، في طرف اعتبرها "قتل الرأس المدبر للفتنة"، ذلك هو المشهد الذي منه يجب التعامل..

هل يمكن اعتبار "لجنة رامي" ومن صف الجريمة الكبرى بـ"عمل شاذ" وتصفة "رأس الفتنة" أن تصل الى الحقيقة وتحاسب المجرمين..من يصددق فهو مشارك في تغذية الجريمة الحقيقة التي تسكن داخل "القبيلة - العشيرة الجديدة" التي باتت تتحكم في مسار المشهد السياسي..

لجنة التحقيق يجب أن "تكون وطنية عامة" دون مشاركة من هو متهم أصلا..من نواب وشخصيات عامة ومنظمات مجتمع مدني، بعيدا عن أدوات الاتهام ذاتها..دون ذلك نترقب ما هو أخطر..فنابلس ومدن الضفة قبل مقتل حلاوة شيء وما بعده شيء آخر!

ملاحظة: نتنياهو رأس الطغمة الفاشية في الكيان، اعتبر براك سابقه الفاشي أنه أسوء رئيس وزراء في تاريخ اسرائيل..الصحيح أنهما سويا يشتركان في ذات الوصف..مع المقبور شارون..ولولا تخاذل وتواطئ "الراجل" لكنتم جميعكم أمام محكمة الجنايات الدولية..عليكم شكره ليل نهار!

تنويه خاص: حماس قررت عدم خوضها الانتخابات في جنين لان الأجواء غير مناسبة..وهل باقي مدن "بقايا الوطن" الأجواء مناسبة لانتخابات "مش مناسبة وطنيا". تصريح "شاذ" حقا!

"جزرة ليبرمان" العفنة..هل من "عصا فلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ لن نستغرب أن يخرج بعض "البلداء"، أو "المهلوعين" ويعتبروا "اقوال " وزير جيش الاحتلال ليبرمان، بالتواصل المباشر مع "فلسطينين"، ليس سوى "هلوسة كلامية"، كتلك التي أطلقها سابقا ضد الأمريكان واعتبرهم أسوأ من هتلر، واغتيال اسماعيل هنية وكذا وصفه لرئيس فتح والسلطة محمود عباس بأنه "ديبلوماسي ارهابي"، ويكتفي "المهلوع العام" بالرد عبر محرر لوكالته الخاصة..كونه لا يستطيع المضي أكثر من ذلك !

تصريحات ليبرمان، ما كان لها أن تمثل أي "قيمة سياسية" لو أنها جاءت في وضع فلسطيني صحي، أو أن "التماسك الوطني العام" محصن بصلابة الوحدة والتوحد، بل وأنه لم يأت عشية فتح باب الترشيح لاستكمال "مشروع عباس" لإنتخابات بلدية، لن تنتج سوى ما هو ضار وطنيا..مضافا لتناحر اجتماعي وسياسي قد يكون هو الأكثر "خطرا" على المشروع الوطني العام..خاصة مع إطلالة "النزعة العشائرية" التي لن تقف متفرجة في هذه اللحظة لتفرض "ذاتها"..

اصرار رئيس السلطة وفتح عباس، على المضي بهذه الخطوة، سيفتح الباب واسعا لإعادة حركة الاتصال لسلطة الاحتلال مع من سينتخبون لبلديات الضفة، وربما بعض غزة، كما حدث مؤخرا بين رئيس بلدية حمساوي ورئيس بلدية عسقلان..فالبلديات ترتبط ارتباطا وثيقا بتقديم الخدمات لناخبيها، ولم يعد هناك كثيرا من "الأسرار" بأن سلطة الاحتلال لها "وزن هام في التحكم بتلك الخدمات"، ولن تقف عند شكل واحد لذلك "التقديم"، وقد تجد تجاوبا يفوق كثيرا كل "ادعاء زائف" ان المنتخبين سيرفضون..خاصة وأن "بقايا السلطة" المحاصرة لم تعد تملك ما تقدمه سوى ان تطلب من سلطة الاحتلال..ولذا ليبرمان أراد اختصار الطريق!

ليبرمان قالها صريحة، الاتصال المباشر مع "فلسطينيين" لتقديم الخدمات والامتيازات، بل هو الوزير الأول في دولة الكيان الذي تحدث عن إمكانية منح "امتيازات للبعض الفلسطيني" في منطقة "ج" في الآونة الأخيرة، والتي تضم ما يقارب من الـ60% من أراضي الضفة الغربية، وهي مستقبل التطور والانشاء..

ليبرمان، يعلم يقينا، أن الانتخابات البلدية هي "هدية السماء" لدولته لاعادة حركة "التواصل والتأثير" عبر "الخدمات والحاجة"، وقرر انشاء مركز استخباري خاص لذلك، تم الموافقة عليه رسميا، في محاولة لإستنساخ تجربة "الإدارة المدنية" ولكن مع تطورات المشهد السياسي..

المسألة، هل ترى الحركة الوطنية الفلسطينية، أو بالأدق الحركة السياسية - الاجتماعية الفلسطينية، بكل مكوناتها، فصائلا وقوى ومنظمات غير حكومية و"قبائل البلد وعشائرها"، في أن ما عرضه ليبرمان سيجد له طريقا ما، عبر طرق ما، وبأساليب ما كي يكسر أول منجز تاريخي للشعب الفلسطيني "السلطة الوطنية" ككيان كان له أن ينطلق نحو ترسيخ دولة فلسطين..

الاستهتار هو "اسهل الطرق" للهروب من التحدي أو الرد، والاعتماد على "الثابت" أن الشعب لن يسمح بذلك، فتلك مقولات أصابها بعض "العطب" بل وربما بدأت مرحلة "التعفن"، نتيجة غياب "دور قيادي وطني حقيقي"، وفقدان "الرؤية المشتركة"، ووهن غير مسبوق في الأداء السياسي، وفوق ذلك كله حالة إنقسامية لم تشهدها الحركة الوطنية تاريخيا، لا جهد حقيقي لوضع نهاية لها..

ولعل المتابع للحملات الاعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي للفصائل وقوائمها، سيكتشف معنى "الإنحطاط السياسي والفكري والثقافي بل والأخلاقي" لقواعد تلك القوائم الفصائلية، لتعكس عمق "العداء مع الآخر"..ولا زال الطريق طويلا، أي هناك ما يقارب الشهرين لتفجير كل أشكال "ترسيخ الكراهية والانقسام"..ولن تمر تلك الحملات ومنتجها "الفاسد وطنيا" مرور الكرام على مراكز الجاسوسية في دولة الكيان..فهي ستكون الهدية الأثمن فيما سيكون لاحقا من إتصالات وتواصل لفرض "مشروعهم الخاص" وإذابة "المشروع الفلسطيني" عبر دوائر وحلقات!

ليبرمان عرض "جزرته العفنة" ، فهل لنا أن نرى "عصا فلسطينية" قادرة على رمي "جزرة ليبرمان" في مكب زبالة قريب من تلك المستوطنة التي يقيم فيها ذلك الارهابي الصريح..

هناك "عصا فلسطينية" متوفرة وموجودة وصلبة جدا لو أريد التصدي، لكن السؤال لم يعد في وجود "العصا"، بل هل هناك من يريد حملها واستخدامها ضد

العدو الذي بات يتحدى الوطنية الفلسطينية تمثيلا وكيانا ووحدة..أم يطاردها كما طارد "سكين فتى" اراد الانتفاض لكرامة وطن وشعب!

تلك هي المسألة!

ملاحظة: المالكي قال هناك خطط لبناء "ماليزيا فلسطينية"..لكن ما قال وين حتكون هذه "الماليزيا الفلسطينية" في "بقايا وطن" بات مقسما بين ضفة وقطاع ومستوطنات تتحول الى "مدن يهودية" ..وزير خارجية قبلك قال نريدها "سنغافورة"..بالأول هات الأرض ثم تحدث عن البناء والنموذج!

تنويه خاص: شو أخبار تقرير فرقة "الكاذب العام" حول حكم "كازينو أريحا"..وين الصورة الضوئية..الكذب فنون بس تعلموها..صحيح ليبرمان قال جددنا الكازينو..يا ترى مع مين يا "كركور"!

"حلم العراف برينان" وأدواته..سراب!

كتب حسن عصفور/ قد يصبح يوم الجمعة 29 يوليو (تموز) 2016 يوما خاصا في حياة جون برينان مدير المخابرات المركزية الأمريكية، المعروفة للعامة باسمها المختصر "سي آي أيه - C I A"، باعتباره اضاف سمة جديدة لمن يجب أن يصبح مديرا بعده لهذا الجهاز الأمني، المسؤول الأكبر عن كثير من "كوارث وجرائم العصر الحديث"، وبالتأكيد منطقتنا العربية وما حولها، وفي القلب منها فلسطين، ودورهم المركزي في إحداث نكبات شعب منذ وراثة الدور البريطاني، حتى النكبة الثالثة التي بدأت بفرض انتخابات فلسطينية بعد عدوان اسرائيلي أمريكي ضد السلطة، وتهيئة الأجواء لفوز حماس عام 2006، كمقدمة موضوعية للإنقسام الكبير..

مدير المخابرات الأمريكية، سجل سابقة، يحق له اعتبارها "ملكية فكرية"، بأن تحول من قارئ للأحداث وفق تقارير ومعلومات، بل ومخططات جهازة المعدة، الى مدير مخابرات بدرجة "عراف"، عندما أعلن في "منتدى أسبن الأمني السنوي"، بأنه "غير متفائل بمستقبل سوريا"، وكان له أن يكتفي بتلك الجملة،

ليبقي بعضا من "الهيبة الخادعة" لموقعه ومسماه، لكنه أصر أن يزيد الطين بله، بالحديث عن "أن سوريا ربما لا تبقى على وضعها الحالي بعد اندلاع الأزمة هناك قبل خمس سنوات"، والقول، "لا أعرف ما إذا كان يمكن أو لا يمكن عودة سوريا موحدة مرة أخرى".

كلام، يمكن لمحلل سياسي ممن يبحثون تسجيل "مواقف غامضة ومبهمة تحت باب الاحتمالات" يقول قولا كذها، لكنه حتما لا يمكن أن يصدر من أي مسؤول أمني بدرجة مدير السي آي أيه، ولكن الحديث بهذه الطريقة "التجريبية الاحتمالية" تريد عمليا القول أن الولايات المتحدة لم يعد لها من خيار بعد خمس سنوات من الحرب ضد الدولة السورية، وفشلها في "إسقاط النظام والأسد"، لم يعد لها من خيار سوى الانتقال الى البند البديل في المخطط الأمريكي وهو "تقسيم سوريا"..

فضح مدير مخابرات أمريكا لمخططها علانية، هي رسالة تشجيعية لحلفاء الولايات المتحدة وتحالفها "متعدد الجنسيات والأطراف"، ان واشنطن لن تسمح بانتصار الدولة السورية وتحالفها السياسي - العسكري..

أمريكا، وقبل التطورات الأخيرة بما أحرزه النظام وتحالفه، خاصة بعد الحضور الروسي الواسع وغير المسبوق في المنطقة العربية، أدركت أن قدرتها "وتحالفها" على إسقاط النظام والأسد باتت معدومة تماما، لذا أعلنت رسميا على الإنتقال لـ"خطة ب"، فكانت الرصاصة الأمريكية للتنفيذ انطلقت من "منتدى أسبن"..

ولم تمر ساعات حتى أعلنت "جبهة النصرة" عن "فك ارتباطها بـ"القاعدة" لتؤسس ما بات معلوما بإسم "فتح الشام"، تغيير المسمى لتنظيم عسكري إرهابي وجد الدعم من حلف امريكا ورأسه التمويلي دولة قطر و"أدواتها الإخوانية"، خطوة في رحلة تنفيذ "مؤامرة أمريكا الجديدة التقسيمية"..

وبعيدا عن البحث فيما هي أدوات واشنطن التنفيذية، وما قد يصيبها من "فوضى غير منظمة" تحت تطور المشهد العسكري فوق الأرض السورية، فإن الحديث عن "تقسيم سوريا" يمثل تجسيدا عمليا للجهل السياسي، فشروط التقسيم العملي في سوريا ليست متوفرة كما هو في مناطق أخرى..

حيث لا يوجد هناك "أقليات قومية" تمتلك "الزخم الكامل لفرض البعد التقسيمي"، وأكراد سوريا ليسوا باحثين عن ذلك الطموح، مع حقهم في تحسين علاقتهم بالدولة كمواطنين، ولو إعتمدنا المنهج البريطاني الموروث أمريكيا في إستخدام "البعد الطائفي"، فإن المسألة تزداد تعقيدا، خاصة وأن "السنة والعلويين والدروز" في سوريا ليسوا في مناطق إنعزالية بالحد الذي يسمح بإنشاء "كانتونات طائفية سنية علوية ودرزية"، وإن برزت مدن عن غيرها بغالبية لهذا الطائفة أو تلك، ومع كل "الظلم القائم في سوريا في التعامل مع المواطن السوري وفق الطائفة"، لكن تحقيق حلم أمريكا وتحالفها السياسي الأمني لتقسيم سوريا، لا يجد أسسا موضوعية للتنفيذ..

ورغم صعوبة تحقيق "الخطة ب" من المشروع الأمريكي، لكن ذلك لا يعني الاتكال على "قوة المنطق" بل يجب أن يتم الاستعانة أيضا بـ"منطق القوة"، والمعني به ليس "القوة العسكرية" فحسب، بل إعادة الاعتبار لمفهوم "المواطنة الشامل" بعيدا عن "التمييز الطائفي او العائلي أو الحزبي الضيق"، فقوة سوريا هي كيف لها أن تمنح مواطنها حق الاختيار للدفاع عن وطنه وبلده ضمن حقه بعدم التمييز بين هذا وذاك سوى بالعمل والانتماء الحق..

رسالة "العراف" بريمان الى سوريا بدأت بالتنفيذ مع ميلاد "فتح الشام"، والتي ستصبح التنظيم الذي الرئيسي الذي يستوعب كل أدوات "العداء لسوريا عسكريا"، لتصبح القناة الأبرز لتنفيذ المؤامرة الجديدة..ولذا وجب رفع الشعار الكشفي القديم لمواجهة تطورات المشهد بـ"كن مستعدا"..والإستعداد بكل ما يعزز وحدة القوى الرافضة للمؤامرة بروح جديدة حقا قولا وفعلا..كي يصبح "حلم العراف بريمان وأدواته سرابا"!

ملاحظة: أي عار سياسي يمكن أن يكون أكثر، عندما يحاول أنصار "الفرع الإخواني في فلسطين - حماس" تبرأة دولة الاحتلال من مسؤوليتها عن منع قطر من صرف راتب العسكريين من منحتها..أنصار قطر الحمساويين يريدون تغطية تنسيقها مع حكومة الاحتلال باتهامهم السلطة..ياااه!

تنويه خاص: الصديق أحمد يوسف رد على مقالي عن "ولاية الفقيه السني" بمرافعة لم تتطرق لدحض أي من المعلومات التي ذكرت..أما النكتة الأظرف

بالمرافعة اليوسيفية اعتباره تركيا الأردوغانية معادية للصهيونية.. يا دوك قليل من المعرفة تكتشف أن تركيا هي الحليف الأبرز لإسرائيل..بعض التواضع المعلوماتي ضرورة!

حماس و"التطبيع الحلال" و"التطبيع الحرام" مع اسرائيل"!

كتب حسن عصفور/ من حق حركة "حماس"، بل ومن واجبها "الوطني" أن تقاوم كل شكل من أشكال العلاقات مع دولة الكيان ما لم يكن هناك استجابة جادة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بل والاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير منذ العام 1993، والتي كان لها أن تنتهي وفقا لمسار وآلية غير التي وصلت لها..والأسباب باتت معلومة جدا..

بل من حق حماس وكل قوى الشعب الفلسطيني، التي لا ترى جدوى من تلك الاتفاقات رفضها ورفض كل علاقة مع دولة الاحتلال، حتى الانسحاب الكامل و"غير المشروط" من الأراضي المحتلة، ولها أن تختار تحديدها ما بين اراضي العام 1967، أو ارض فلسطين التاريخية، وفقا لما ترى هي ومن يرى معها..ومعها حق المقاومة بأشكالها كافة، أو بشكل واحد وحيد هو العمل المسلح، دون خيارات أخرى..

ولكن، ما ليس حقا لها، أو لغيرها أن تمارس حركة إزدواج سياسي وانتقائية، بل"شيزوفرينيا سياسية" غير مسبوقة في التاريخ الوطني الفلسطيني، وأن تعتبر مواقفها أي كانت، هي الصواب - الحلال الشرعي دينيا - وطنيا، فيما غيرها "الحرام الديني والوطني"..

وقليلا من "التأمل السياسي" القريب وليس البعيد في مواقف حماس، التي هي صورة مصغرة من الجماعة الإخوانية، سيجد أن المعيار - القياس للوطنية والحلال السياسي، كما الخيانة والانهزامية -الحرام السياسي - هو ما تقوله هي، وتقف المعايير عند تلك الحدود لا غيرها..

ومراجعة برقية لبعض مواقف الحركة وجماعتها سيكتشف المواطن، أن "الوطنية تعني - تساوي الإخونة"، مهما كانت مواقف الجماعة، حتى لو ذهبت الى أبعد الحدود في "التماهي" مع الاحتلال كما كانت منذ ساعات الاحتلال الإولى، بل أنها لعبت دورا "تكفيريا" لكل فعل مقاومة ورأت في شهداء الثورة "فطيس" لا ثواب لهم - بيانات جماعته الأم في الاردن..

وبعد أن برزت منظمة التحرير كقوة لا يمكن تجاوزها، ولا يمكن لأي قوة أن تنجح في شق وحدتها- كما حدث بعد الحرب العدوانية على لبنان وقوى الثورة والمنظمة، وانطلاق الإنتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، فجأة برزت حماس عبر بيان متسرع، لتعلن دخول الحركة الاخوانية العمل "المقاوم" ولكن كبديل - مواز لمنظمة التحرير، وحملت اسما "طائفيا" خلى من أي هوية وطنية سياسية..

واستمرت لعب الطرف المواز - البديل عملا وسياسية، ورفضت كل أشكال "التنيسق الوطني" لمواجهة الاحتلال، وتوافقت مع "اطراف عربية" في هدفها، فيما استخدمها الكيان لضرب أهم عنصر في الاستمرار الثوري الفلسطيني، الوحدة الوطنية..

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، انتقلت الحركة لتعلن معارضة سياسية - دينية للاتفاق، وبالتنسيق مع أجهزة أمنية عربية، بدأت في العمل لكسر هيبة منظمة التحرير وقيادة ابو عمار وزعامته، عبر اللجوء الى العمليات الانتحارية، ما ساعد دولة الكيان لفرض منطق أمني جديد على مسار التفاوض والاتفاقات اللاحقة، بل وكان لها السبب الأساس في تغيير منطق الانسحابات الاسرائيلية المتفق عليها، وتصنيف الأراضي من "مناطق مأهلولة وغير مأهولة" الى "أ ب ج"..

ويذكر الجميع موقفها من انتخابات 1996 للمجلس التشريعي والرئاسة، وهي أول انتخابات وطنية فلسطينية عامة فوق أرض فلسطين تاريخيا، مع ما كان يمثل خرقا تاريخيا لتثبيت "الهوية الوطنية"..لكن حماس الاخوانية رفضت ذلك، بحجة "الحرام والحلال"..وهددت بالقتل أي منها يشارك ولا زال اسماعيل هنية حاضرا وشاهدا، وليته يكشف الحقيقة كما حدثت..!

وبعد تدمير مقومات السلطة الوطنية واغتيال الخالد ياسر عرفات، عبر مؤامرة مركبة لنسف المنجز التاريخي للشعب بإقامة أول حالة كيانية موحدة فوق أرض فلسطين، أكملت تل أبيب وواشنطن مؤامرتها بأن فرضت على الرئيس محمود عباس انتخابات بالإكراه، بعد أن مهدت كل السبل لإسقاط حركة فتح (حامي المشروع الوطني)، والاتيان بحماس بديلا موازيا، أو بديلا كليا، وكان لها ما كان، ونجحت بعد عام بتقديم الهدية الكبرى المنتظرة منذ العام 1967 لاكمال أهداف العدوان..

منذ 2007 وحتى تاريخه رفضت حماس تطبيق كل ما اتفق عليه لكسر الانقسام، وبلا مراجعات فإنها ليست صاحبة القرار، بل هي ضمن أداة تنفيذ القرار، وحيث تقيم قيادتها تصبح المصالح هي صاحبة القرار، من الاردن فسوريا - ايران الى قطر تركيا حيث قطر بها أكبر قاعدة تجسس امريكية على المنطقة وتركيا جيشها الثاني في قوات حلف الناتو..ويبدو أن قواعد أمريكا باتت لـ"خدمة الثوار" وجيش الناتو لـ"خدمة الأحرار"..

الآن خرجت علينا حماس بأغرب "بدعة سياسية" في عالمنا المعاصر، عندما تضع حماس الإخوانية قاعدة تمييز بين "تطبيع وتطبيع"، وتخترع لنا فهما "إسلامويا خاصا"، أن هناك "تطبيع حلال" ما دام يوفر لها ما تريد مالا وحضورا ودورا وتواصلا مع الكيان، و"تطبيع حرام" ما دام يمثل "عقبة كأداء" أمام "تمكينها السياسي" من "خطف الحالة الوطنية"..

حماس الإخوانية ترى في "تطبيع قطر" التي لا يوجد لها اي مصلحة قومية او وطنية في علاقات مع دولة الكيان سوى "خدمات خاصة" تكملة لغيرها، "تطبيعا مقبولا وضرويا" وأنه يتجاوب مع "أصول الشرعية والدين" لخدمة "المظلومين من اهل حماس"، وهو ما ينطبق على تركيا، بل ما شهده اعادة تطبيع العلاقات التركية الاسرائيلية كان فضيحة سياسية، لو كان حال السلطة الوطنية، كما فتح غير حالها الراهن، لحاصرت حماس كما لم تحاصر وطنيا سابقا، حماس هي الوحيدة والجماعة الإخوانية مع الحركة الصهيونية من رحب بتطبيع العلاقات التركية الاسرائيلية..

ولكن ذات حماس وذات الجماعة الإخوانية لا يكلون ولا يملون من الهجوم على أي شكل "تطبيعي آخر"، وهذا حق سياسي لكنه غارق في "الباطل السياسي حتى أذنيه..

ذات تقييمها للعمل العسكري، أصبح خيانة من قطاع غزة تحت سلطتها، وحق ثوري يوم أن كانت تقف خلف المشهد تنتظر..

دون إطالة "شيزوفرينا حماس الوطنية - السياسية" لا بد لها أن تنتهي وكفى حركة "الإستغباء" التي تحاول ترويجها، بأكبر حركة تضليل غير مسبوقة..

والمسؤولية الآن على عاتق فصائل العمل الوطني وبالأساس حركة فتح، ان تدرك أن الصمت تواطئا..الجبن هروب يؤدي الى ضياع..المواجهة ضرورة لحماية "الوطنية الفلسطينية" من مؤامرة مركبة تهدف الى "إقامة كيانية غزة" وتقاسم وظيفي في الضفة بين مملكة "يهودا والسامرة" وبعض من مظهركياني مقسم ومؤقت الى حين..

هل نرى "انتفاضة سياسية" لقبر "المؤامرة" قبل فوزها عبر آليات خاصة، أم نبدأ في كتابة بيان نعي وقبر"منجزات الثورة ومكتسبات الخالد ياسر عرفات"..

المعركة واضحة..الأدوات ضبابية حتى ساعته..!

ملاحظة: أسوأ سنوات فلسطين منذ النكبة الثاينة عام 1967 هي سنوات نكبة الانقسام..هي الكفر السياسي الحقيقي..يا سيدة حلبي.عفكرة هي "سنوات نمو حماس"..أي مفارقة هيك صارت!

تنويه خاص: ليبرمان "الفاشي الصغير" يعتبر أن "الاتفاق النووي" مع ايران يماثل الاتفاق مع هتلر..تخيلوا مسؤول فلسطيني قال ما قاله هذا الفاشي..شو راح تعمل أمريكا..بلاش نتخيل!

خدعة "المؤتمر الإقليمي" وبيان "تنفيذية المنظمة"!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام قليلة فقط تم "إجبار" أمين سر تنفيذية منظمة التحرير بالتعيين الإجباري، صائب عريقات، لنفي تصريحاته عن وجود "مؤامرة لعقد مؤتمر تشارك به دولة الكيان وبعض العرب وبالطبع مصر"، نفيا كان معلوما أنه غير "صائب" لأنه قال ما قال فعلا، الا أن "قوة قاهرة" قهرت تلك التصريحات..

وها هي اللجنة التنفيذية تخرج علينا، في لقاء جاء بعد غياب، لأن اللقاءات أصبحت تتم وفقا للمزاج الخاص وليس الحاجة الوطنية، لتعلن للشعب الفلسطيني في بيانها مساء 7 أغسطس (آب) 2016 أنها "توقفت أمام المناورات السياسية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ومحاولاتها لخلط الأوراق، من أجل إفشال جهود عقد المؤتمر الدولي للسلام واستبداله بما يسمى مؤتمر إقليمي لا وظيفة له غير الالتفاف على المبادرة العربية للسلام".

ولأن المسألة ليست بيانا أو تصريحا يقال في المساء ويخرج عليه الصباح ليذهب مع الريح، فما قالته التنفيذية يستحق أن يتم التوقف أمامه، ما هو هذا "المؤتمر المفاجئ" ومن هي أطرافه ومن يقف خلفه، وهل حقا أن "بعض العرب" موافقون عليه، وأن جون كيري هو صاحب ذلك المقترح خلال "لقاء باريس" الأخير مع الرئيس محمود عباس..

اسئلة تستحق الإجابة، كي لا يصبح القول "كلاما تسويقيا" لتمرير ما يسمى "مبادرة فرنسية"، لم تعلن حتى ساعته وتاريخه، فالحق الوطني يفرض بعضا من "التوضيح السياسي" حتى لو تطلب بعضها "هامشا سريا"، لكن المسار العام يستوجب التحديد العام لملامح تلك القضية "الخطيرة جدا"..

المؤتمر الاقليمي لبحث التسوية السياسية مع دولة الكيان مرفوض جملة وتفصيلا، ليس كونه مقترحا أمريكيا "بديلا" لمؤتمر باريس المنتظر، بل لأنه ليس سوى وجها آخر للمؤتمر الفرنسي كـ"حيلة سياسية خادعة" لضرب قرار الإمم المتحدة حول دولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، والذي رسم حدود دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، قرار لا يشير الى أي لعبة تقاسم في المقدسات، أو تمرير "لعبة التهويد"..

وبلا أي "تعقيدات لغوية"، كل دعوة لمؤتمر حول فلسطين والتسوية لا يقوم على قاعدة رسم آلية تنفيذية ضمن جدول زمني محدد وملزم للقرار الأممي أعلاه هو "مؤتمر باطل وطنيا وسياسيا وقانونيا"، لأنه سيكون مؤامرة سياسية شاملة مهما كان المسمى..

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي تفقد كثيرا من "حضورها السياسي" في التقرير والقرار، تصر على الاستمرار في "لعبة الاستغماية السياسية" التي فرضها البعض عليها، بالحديث عن تأييدها لـ"مبادرة غير كاملة الأركان"، بل "مجهولة النص والمحتوى"، وكل ما نشر عنها ومنها "كلاما لا يسمن ولا يغني عن جوع لحل حقيقي لانهاء الاحتلال وتنفيذ قرار إعلان دولة فلسطين الأممي"..

اما "الخديعة الكبرى"، التي جاءت في بيانها هو خلط متعمد بين مطالب خاصة لها والصاقها بتأييد المبادرة الفرنسية، حيث "أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دعمها للمبادرة الفرنسية وللجهود الدولية المبذولة لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات قبل نهاية العام الجاري، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بهدف إطلاق عملية سلام تفضي إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع تنهي الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين المحتلة بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وفق جدول زمني محدد وآلية تنفيذ دولية تؤدي إلى حل قضايا الوضع النهائي كافة (اللاجئين والقدس، الحدود المياه، الأمن، المستوطنات، الأسرى) استناداً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة"

والحقيقة التي هرب منها البيان، هل المبادرة الفرنسية تشمل كل تلك الأسس، وليت الناطق باسمها يخرج ليميط اللثام عن أسس تلك المبادرة، وأن لا يتم خلط "الأماني" بعناصر المقترح الفرنسي، فهذه "الخلط المتعمد" ليس سوى "خديعة سياسية كبرى لتمرير المبادرة..

ولو أن المبادرة الفرنسية تشمل كل تلك "الأسس السياسية" لما لا نختصر المسافة ونقول لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين عام 2012 ضمن جدول زمني وآلية تنفيذية متفق عليها..بل لماذا تصر "التنفيذية" ذاتها على تجاهل قرار

الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، وهل لأمين سرها أن يذكرنا متى آخر مرة تحدث فيها عن ذلك القرار، ام أنه بات استخدامه محرما ومننوعا إستجابة لطلب "المعلوم"!

اللجوء لسياسة "خلط العناصر والأوراق" بين "الأماني - الرغبات" والحقيقة فتلك مسألة لا تليق بقيادة الشعب الفلسطيني..

وليتها تذكرت وهي ترفض وتناشد وتطالب وتدعو وتأمل وتحذر، أنها قررت سابقا العمل على تنفيذ قرارات المجلس المركزي بتحديد العلاقة مع دولة الكيان، هل نعيد لها ما قررت أم أن لكل بيان "قرار" ولكل "قرار رب يحميه"..و"شعب لا ينتظر التنفيذ".

جملة اعتراضية - بالمناسبة هل تجاهل اللجنة التنفيذية لذكرى ميلاد الخالد ياسر عرفات سقط "سهوا" أم كان "أمرا" من أحد ما..عفكرة الخالد حاضر مع شعبه أكثر كثيرا من مسميات قائمة-!

ملاحظة: لماذا صمتت هئية شؤون الأسرى، الجهة الرسمية، عن وقف أسرى حماس إضرابهم دون أي اتفاق، وبلا ثمن معلن..هل في الأمر "صفقة سرية ما"..لو كان العكس لقامت قيامة حماس ولم تقعد أو لن تقعد!

تنويه خاص: دولة الكيان تتجه لإقرار خطوة فاشية جديدة، بطرد كل من يدعو لفرض المقاطعة عليها..صحيح شو أخبار حركة المقاطعة في المؤسسة الرسمية الفلسطينية..لو مرة تغلط اللجنة التنفيذية وتشيد بها..لكن من يكتب يمكن تتكسر أصابعه..!

درس سياسي من اليسار الفلسطيني لسفير قطر..وغيره!

كتب حسن عصفور/ سجلت قوى اليسار الفلسطيني "هدفا سياسيا ذهبيا"، عندما رفضت الذهاب الى "عزومة أكل" دعا لها "المندوب السياسي القطري في "فلسطين التاريخية"، بكل مكوناتها، حيث هو أيضا ضابط الاتصال بين حكومته ودولة الكيان و"الوسيط الشرعي" بين حكومة نتنياهو وحركة حماس..

موقف اليسار الفلسطيني، لرفض دعوة محمد العمادي كشفها عضو قيادة حزب الشعب وليد العوض، في تغريدة له على حسابه بالفيس بوك، قال فيها نصا، " شكرا سفير دولة قطر لن نلبي دعوة حفل العشاء..اليوم (الاثنين 8 أغسطس) تلقينا دعوة للعشاء يقيمها سفير دولة قطر السيد محمد العمادي في فندق الموفنبيك ،، نحن والرفاق في قوى اليسار آثرنا الاعتذار وعدم تلبية الدعوة ،،، من وجهة نظري ليس من المقبول أن تقتصر دعوات سيادته للفصائل فقط على ولائم الغداء والعشاء، بينما يقوم سيادته بلعب دور سياسي ملتبس وانمائي وفقا لخطته الخاصة ..... طبعا لا ننسى تقديرنا وشكرا لكل من يقدم الدعم لشعبنا . لكن الاصول أصول ".

والحق ينطق، ان سبب الرفض هو رفض سياسي مطلق لما يقوم به السفير في فلسطين، وصفه العوض بـ"الملتبس"، وعمليا هو دور الوسيط السياسي - التفاوضي بين حركة حماس وحكومة اسرائيل، من أجل تعزيز الفصل الوطني، دور لم يعد كثيره يحمل أسرارا، خاصة مع تخمة السرد الإخباري في الإعلام العبري..

السفير القطري، لعب الدور الرئيسي لتجاوز مكانة السلطة الوطنية في منحة أمير قطر بتجاوز الحكومة الرسمية، وحاول استخدام بعض الظروف الخاصة لتمرير ذلك التجاوز، بل أنه قام بالتنسيق الكلي مع دولة الكيان ورضخ لشروطها بالتمييز بين موظفي حماس المدنيين والعسكريين، حتى الشرطة المفترض أنها من "الجهاز المدني"، وهو ما دعا عديد من أبناء حماس لرفض تلك المنحة، بل ومغادرة السفير القطري لغزة..

لم يقتصر دور العمادي عند دور الخدمة المالية التي كرست مبدأ مذلا وخاضعا للشرط الاحتلالي لم يكن له سابقة، فقيادة السلطة الوطنية، رغم كل "عيوبها" التي ترددها حركة حماس، ترفض رفضا قاطعا وقف راتب من تطالب دولة الكيان بوقفها، وعل تصريحات نتنياهو المتلاحقة بأن السلطة تصرف رواتب لمن يرتكبون "أعمالا ضد اسرائيل"، وكذلك الأسرى المحررين، فيما سقطت "حماس" و"قطر" في الفخ الاسرائيلي، ما يمكن أن تستخدمه حكومة نتنياهو كـ"سابقة" في الضغط على الرسمية الفلسطينية..

"الضربة السياسية" من قوى اليسار الفلسطيني لقطر الدور المشبوه وطنيا، تجسيد للتفاعل الايجابي بين تلك القوى، خاصة وحدة موقفها الانتخابي، رغم ما يحيط بالانتخابات أصلا من "شبه سياسية" خطيرة، سيكون لها مخاطر كبرى لتدمير المشروع التهويدي في الضفة، وتعزيز "جدار الفصل " ليس في الضفة فحسب، بل وبين "بقايا الضفة وقطاع غزة"، لاستكمال المشروع المشبوه لخلق "كيانية غزة الخاصة"..وقطر هنا حاضرة بقوة منذ العام 2006..

نعم، ضربة اليسار السياسية لدور قطر "الملتبس" كما فضل العوض وصفه، لكنه في الحقيقة أكثر وضوحا من الوضوح ذاته، رسالة سياسية الى شعب فلسطين، ببروز حالة جديدة في التعامل الوطني..

وعل رسالة اليسار لن تقف حدود آثارها المنتظرة، عند قطر وحركة حماس، بل هي أيضا رسالة الى قيادة حركة فتح أن لا تقف متفرجة على دور قطر المشبوه ضد المشروع الوطني، وأن لا تجعل من "حسابات البعض الخاصة والمصالح الضيقة" بديلا للمواجهة الضرورية، لتبقى فتح كما عرفها شعب فلسطين عمود الخيمة الفلسطينية وحامية "القرار المستقل"..

ضربة اليسار المفاجئة، هي اعلان عن "جديد وطني" عله يفتح بابا لبلورة موقف يعيد ترتيب المشد في فلسطين بما يحمي المشروع الوطني، ويقطع الطريق على من يعمل على استكمال "خطفه" خدمة للبديل المطلوب..

هل نشهد "صحوة سياسية شاملة" لليسار الفلسطيني وقوى تدرك حقيقة الخطر القائم والمنتظر، ذلك هو الأمل، فهي قادرة على تشكيل قوة ضامنة لحماية المنجز الوطني واستكمال مشروعه العام..فشعب فلسطين دوما كان "شعب المفاجآت"..فلتكتمل المفاجأة!

ملاحظة: دولة الكيان ومؤسساتها تهرول انبطاحا كما لم يسبق لها ذلك بعد تصريحات ليبرمان..عندما تظهر العين الحمرا الأمريكية بجد تعود دولة اليكان الى حجمها الحقيقي..درس لبعض الساسة "الأقزام" في بلادنا!

تنويه خاص: بيان رفض الجهاد للمشاركة في الانتخابات البلدية به تلميحات سياسية هامة..لكن الرفض وحده لبس خيارا بديلا.. فهل تقود حركة الجهاد حركة نشطة من أجل وضع "البديل" اتفاقا مع قوى حاضرة!

رسالة السيسي لـ"أهل الدار" الفلسطينية..والجواب المنتظر!

كتب حسن عصفور/ علها المرة الثانية منذ توليه رئاسة مصر بعد ثورة يونيو 2014، يعطي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اهتماما واضحا ومحددا للقضية الفلسطينية، واعادتها الى مكانتها المركزية التي كانت، وتهت وسط زحام "المؤامرة الكبرى"، ضمن المشروع الأمريكي لتقسيم وتقاسم المنطقة العربية عبر أدوات باتت معلومة وفي طريقها ومشروعها الى زوال..

السيسي أشار في شهر مايو الماضي، الى إنه "سيتحقق سلام أكثر دفئا لو قدرنا على حل المسألة الخاصة بأشقائنا الفلسطينيين.. لو قدرنا على حل المسألة وأعطينا أملا للفلسطينيين في إقامة دولة بضمانات لكلا الدولتين".

وأضاف في ذلك الخطاب، "لو قدرنا على عمل هذا الأمر سنعبر مرحلة صعبة جدا. هذه المرحلة مكتوبة في التاريخ بأسلوب قاسي ومؤلم .. سنقضي على إحباط ويأس حقيقي"..."هناك مبادرة عربية وفرنسية وجهود أمريكية ولجنة رباعية تهدف جميعا لحل القضية الفلسطينية. ونحن في مصر مستعدون لبذل كل الجهود التي تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلة"..."لو قدرنا أن نحقق كلنا مع بعض حل هذه المسألة وإيجاد أمل للفلسطينيين وأمان للإسرائيليين ستكتب صفحة أخرى جديدة يمكن أن تزيد عما أنجز من معاهدة السلام (بين مصر وإسرائيل)".

ها هو ثانية يعود في لقاء مع الصحف القومية المصرية "الاهرام ، الأخبار والجمهورية" يوم الأحد 21 اغسطس (آب) 2016، ليتحدث بتفصيل وتدقيق أكثر وأوضح، مما قاله سابقا، مؤكدا إن، "القضية الفلسطينية هي مفتاح الاستقرار والأمن في المنطقة، وأن استمرار الصراع له تأثير سلبي بالغ على

الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتأثير ساحر في حالة التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

تحدث السيسي أن، "علاقة مصر بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تتيح لها أن تلعب دورًا محوريًا لإيجاد حل لقضية السلام، وإيجاد ضوء في نهاية النفق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع اسرائيل".

وربط حل قضية السلام بـ"ضرورة إنهاء الخلاف الفلسطيني الفلسطيني داخل حركة فتح، وتحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس حتى تتهيأ الأجواء لاقامة الدولة الفلسطينية".

وأشار السيسي إلى أن "القناعة بأهمية السلام وإيجاد مخرج تتزايد لدى الجانب الإسرائيلي"، معتبرًا ذلك "مؤشرًا إيجابيًا".

وتناول الجهود الدولية لتحريك العملية السياسية، مشيرا الى المبادرة العربية للسلام، والفرنسية والجهود الأمريكية، والدور الروسي وعرض بوتين لاستضافة لقاء بين محمود عباس ونتنياهو في موسكو..

السيسي هنا يعيد الاهتمام السياسي بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية ومفتحا للسلام في المنطقة، رغم كل "المشهد الظلامي العام" الذي يحيط بالمنطقة عامة والقضية الفلسطينية خاصة، مؤكدا أن مصر بما لها من علاقات يمكنها لعب "دور محوري" لايجاد حل ورؤوية "ضوء في نهاية النفق لاقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل"..

لكن تلك الأهمية السياسية، والتحرك المنتظر، أو الدور الممكن القيام به، بل وحل القضية الفلسطينية والوصول الى سلام، مرتبط بـ"إنهاء الخلاف داخل حركة فتح" وهو هنا يلمح لخلاف الرئيس عباس مع النائب عضو مركزية فتح "المفصول" محمد دحلان، اشارة هي الأولى التي تتم علانية، ما قد يسبب "إحراجا سياسيا" للرئيس عباس الذي حاول إنكار دور مصر وطلبها منه مرارا بإغلاق صفحة الخلاف الداخلي فيها..

وايضا اعتبر السيسي، ان المصالحة الوطنية مع حركة حماس ضرورة لا بد منها للوصول الى الهدف المنشود..

بعيدا عن تجاهل وكالة الرئيس عباس الاعلامية "وفا" الكلي لحديث السيسي عن "الوحدة الداخلية لفتح والمصالحة مع حماس" لما بها من ارباك داخلي لفريق الرئيس عباس، ألا ان ذلك يعتبر هي الرسالة الأهم من رئيس مصر، وبالتالي غالبية دول العرب، ان الحل السياسي للصراع وانهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطين يبدأ من علاج "علة الذات الفلسطينية"..

باختصار لا يمكن لمصر أو الدول العربية المضي قدما بحثا عن حل شامل، والوضع الداخلي الفلسطيني ممزق ومنقسم، ولذا الشرط المفتاحي لأي تحرك حقيقي وجاد يبدأ من "حل فلسطيني فلسطيني لمرضه الداخلي"..

رسالة سياسية هي الأوضح مصريا، وبالتأكيد عربيا، وهو ما تحدثت عنه في مقال سابق عن ارباك العلاقة العربية مع الرئيس عباس..

هل يمكن للرئيس عباس، إن كان معنيا بالحراك السياسي الحقيقي نحو "رؤية الضوء في نهاية النفق الاحتلالي" أن يبادر بذاته ويبدأ حراكا حقيقيا لوحدة فتح، والإنطلاق بها لإنهاء النكبة الكبرى ، الانقسام الوطني والذهاب الى القاهرة لطي صفحة الانقسام والتوقيع دون مفاوضات كاذبة على كل ما اتفق عليه من "وثائق" مرقمة بأعاوم وأسماء....

مصر وضعت الكرة في ملعب الرئيس عباس وحده، وعلها رسالة أخرى جانبية لحركة حماس، أن تعيد تقيم ذاتها في الموقف من مصر، دون تكرار تلك اللغة "البليدة" التي لم تعد "تسمن و تغني من فقر سياسي بينها ومصر"..

رسالة السيسي أكثر من واضحة، فهل تجد من يستجيب، ام يتم المضي قدما في سياسة تعزيز الكراهية والحقد، بما يعني إغلاق "الأمل الوطني" لحل القضية والصراع واقامة دولة فلسطين..

هل يتم الانحياز الى "فلسطين فوق الجميع مصلحة وقضية"، أم الاستمرار وفقا للمبدأ الذي دام دهرا زمنيا، "الشخصنة فوق الجميع "، و"عنزة ولو طارت بصاروخ سيساوي حديث"..

الرد مطلوب والتجاهل لن يكون بلا ثمن!

ملاحظة: اللعب بالأمن في قطاع غزة عبر استخاف نكاية بحماس ولغتها الكاذبة في التحدي لدولة الكيان، ليس زمنه..المناكفات لا تأتي على حساب الشعب.."مقاومة حماس" باتت مكشوفة جدا، فلا داعي لاختبارها بدمار جديد!

تنويه خاص: نابلس ومؤسساتها تعيد تصيب المشهد عبر بيان واضح..نعت "شهداء المدينة" أمن ومقاومين..رسالة أكثر من هامة علها تكون بداية نزع فتيل نار "قبلية جديدة"!

سلوك حمساوي يؤكد خيارها: "الانفصال هو الحل"

كتب حسن عصفور/ كان المتوقع، وفقا للمنطق السياسي والوطني، أن تسارع قيادة حركة حماس، بمختلف مسمياتها السياسية أو الأمنية، وحيث تستقر في غزة أو الدوحة، المسارعة باعلان اعتذار علني صوتا وصورة عما بدر من جهازها الأمني - البوليسي، ضد شخصية وطنية فلسطينية عامة، بعيدا عما يحمل من مناصب، رئيس جامعة الأقصى ومستشار محمود عباس رئيس فتح والسلطة، ونائب ووزير سابق، وأحد الفاعلين في مجال العمل غير الحكومي لسنوات، بل وكان غالبية قادة حماس يرونه شخصية قريبة ومقبولة لهم، في عهد ما قبل خطفهم لانتخابات 2006 بفعل فاعل وبعد "مؤامرة مشتركة"، رسمتها أمريكا ونفذتها أدوات محلية فلسطينية مقابل ثمن بخس سيكشفه التاريخ يوما..

أن تمنع أجهزة الأمن الحمساوية سفر شخصية عامة من الذهاب الى الضفة الغربية عبر معبر بيت حانون، وهي تعلم يقينا أنه لن يكون خبرا سريا، فذلك إعلان رسمي منها، أنها تمارس واجبات "دولة منفصلة" بكل ما لذلك من مظاهر ومؤشرات، لا تصلحها لاحقا بيانات باعتباره "خطأ بشري"، بعد مرور كل ذلك الزمن على الإجراء البوليسي..

إجراء حماس، ليس فعلا أمنيا كما يعتقد البعض الطيب، بل هو قرار ورسالة تعيد توضيح تصريحات أحد أبرز قياداتها محمود الزهار لوسائل اعلام ايرانية، ان حركته لن تسمع بعودة محمود عباس الى غزة، - بصفته الرسمية وليس

الشخصية طبعا -..هذا التصريح وذاك الساوك وجهان لعملة سياسية انفصالية فاسدة ..

حماس تسيطرعلى قطاع غزة بالقوة القاهرة، وليس برغبة شعبية وهي أكثر من غيرها تدرك تماما حقيقتها الشعبية، وكل ما تروجه من "أعلانات إنتخابية" ليس سوى كشف لذلك عبر "أختراع غزة افتراضية" غير التي يعيشها أهلها..

لكن ان تسيطر قهرا على حياة اهل القطاع، وتلاحق من ترى به خطرا، وتنشر كل ما هو "مبيق" اعلاميا ضد الآخر، اي آخر "غير إخواني" وتنتج لغة ومنهجا غريبة كليا عن ثقافة شعب فلسطين، تكفر تخن تمنح "شهادات حسن سلوك أو سوء سلوك"، فتلك أساليب يمكن مواجهتها بذات السبل كون "بيتها السياسي والاخلاقي من زجاج ومن النوع الهش أيضا"، حتى لو وصلت الى ذات "الانحطاط اللغوي"، فبعضهم لا يتأثر بـ"أدب اللغة أبدا" وكشف حقائق كما هي دون "تجميل" عن سلوكها "المقاوم" وقت ما تريد وتخوينها وقتما تريد، مقاومة حسب الطلب الذاتي وليس الوطني، لكن أن تذهب بعيدا في سلوكها الأمني بمنع سفر مواطن أي مواطن وليس شخصية عامة، لها مكانتها، فتلك "جريمة سياسية" تعكس ثقافة إنفصالية قبل أن تكون ثقافة قمعية أمنية..

حماس تدعي ليل نهار أنها مطاردة في الضفة من أجهزة أمن محمود عباس وحكومته، ولها بعض الحق فيما تقول، ولا يجب الصمت على اعتقالات سياسية أو بطلب سلطة الاحتلال، ولكن الاعتقال الأمني اجراء له وعليه، وفقا للفصيل، أما التصرف بأن قطاع غزة كيان منفصل فهنا الجريمة الوطنية الكبرى..

قد يقول قائل ان "التفاصيل" الصغيرة لا تعكس جوهرا لموقف، لكنها مع التكرار بأشكال عدة تصبح منهجا ورؤية، ومنع السفر لأي مواطن ما لم ترض عنه "القوة القهرية الحاكمة - الخاطفة" في قطاع غزة، وتصريح قيادي بارز بأن لا عودة لعباس الى قطاع غزة، هي كاشف هام جدا لما هو جوهر حماس السياسي..

"تفاصيل" حماس الانفصالية تعددت جدا في الآونة الأخيرة، وتصريحات اسماعيل هنية حول الميناء والممر البحري والتفاوض بينها ودولة الكيان عبر تركيا وقطر، لإنشاء ذلك الممر، والإصرار أن يبقى معبر رفح وحراسة الأمن

على حدود فلسطين الجنوبية مع مصر تحت سيطرتها، مع معرفتها بحساسية مصر لذلك، ليس سوى تأكيد بأن خيارها بات "الانفصال هو الحل" برعاية ثلاثية الأركان..

وتصبح لرسالة حماس قيمة سياسية مضاعفة في ظل "الانتخابات البلدية" التي تذهب الى خلق "واقع حكم محلي جديد" هروبا من الاستحقاق الوطني الحقيقي عبر اعلان دولة فلسطين وفك الارتباط بدولة الكيان واحتلالها، رسالة تعلن أن "قطاع غزة واقعا سياسيا خاصا" له قانونه وسلطته ورئيسا هو اسماعيل هنية، الذي يتصرف يوميا وفقا لهذا المنصب، ورئاسة السلطة غارقة في تيهها الخاص لتمرير ما بات معلوما جدا..

حماس بكل مؤسساتها الأمنية قبل السياسية عليها أن تعلن في بيان سياسي اعتذارا للشعب الفلسطيني عن سلوكها الانفصالي، سواء اجراءات منع سفر المواطنين، او تصريحات كتلك التي أطلقها الزهار، وتتعهد بأن تزيل كل "تفاصيل المؤشر الانفصالي، بما فيه الحديث عن "ميناء خاص" ووقف أشكال تفاوضها مع الكيان، وغير ذلك يكون تأكيدها لما بات واقعا ينتظر الاعلان الرسمي بعد شهر أكتوبر القادم، مع نهاية انتخابات عباس "البلدية.."دولة القطاع" وبلديات في الضفة تحت "حكم ذاتي"، وتهويد قلبها وفقا لمشروع دولة الكيان..

هل تفعلها حماس وتقطع الريبة الوطنية ببيان تاريخي..لننتظر رغم أن النسبة لذلك شبه صفرية!

ملاحظة: يبدو أن "وحدة قواعد فتح الانتخابية" اثارت "الحاقد العام"، فحاول البحث عن وسائل نشر "فتنة"..هل تنتصر قواعد فتح لحركتها "أم الانطلاقة" وتهزم زمرة الفتنة..التحدي بيدها..فتح الخالد والشهداء أقوى من "دسيسة كرزاوية"!

تنويه خاص: الاعتذار حق لوسيلة اعلامية أشرت لها أمس في مقالي نقدا، أنها لم تنشر ردي الخاص على أكاذيب وكالة محمود عباس الاعلامية..اتضح انها فعلت..فوجب الاعتذار لها ولرئيس تحريرها شخصيا!

فاشية اسرائيل وحربها الأهلية .. وصراع " الجنرالات"!

كتب حسن عصفور/ من المرات النادرة في تاريخ دولة الكيان الإسرائيلي، أن يخرج مسؤول في منصبه ليشن هجوما على "سلوك الجيش وممارساته غير الأخلاقية"، وصلت الى مقارنتها بالممارسات الفاشية، تلك التصريحات التي تحدث عنها نائب رئيس أركان جيش الاحتلال بيني غيتس.

تصريحات أدت لنشوب "أزمة سياسية" حادة، بعد ان قام وزير جيش الكيان موشيه يعالون بالدفاع عن أقوال غيتس، أدت الى تقديم يعالون استقالته من منصبه، وفتح نيرانه السياسية لاحقا ضد حكومة نتنياهو عارضا توجهه نحو تشكيل قائمة إنتخابية جديدة في الإنتخابات البرلمانية المقبلة، لاسقاط نتنياهو، من أجل " إنقاذ اسرائيل" من مخاطر سياسته الكارثية، ليفتتح باب " حرب سياسية" مبكرة.

وأسابيع قليلة، خرج فجأة رئيس الوزراء الأسبق يهود براك، بعد سبات سياسي طويل، ليشن هجوما عنيفا على نتنياهو ويصفه بأنه يقود اسرائيل الى كارثة، أدت الى تدهور غير مسبوق في علاقتها بأمريكا وإلحاق ضرر بالمساعدات الأمريكية، ما قابله رد سياسي حاد من نتنياهو، واصفا براك، بأنه أفشل رئيس وزراء في تاريخ اسرائيل.

حرب سياسية، رآها البعض معارك إنتخابية مبكرة، وجزء من محاولة أمريكية لتقليم أظافر نتنياهو عبر بعض من من يسمون رجالها الاحتياط.

وقد يكون ذلك صحيحا الى حد كبير، وأن تلك " المعارك الكلامية" ليس سوى وجه آخر من معارك اللعبة الإنتخابية، لكن تصريحات رئيس جهاز الموساد، الذي تقاعد قبل أسابيع قليلة فقط تعيد تصويبا هاما، بل وما يمكن اعتباره تصحيحا لقراءة " المعارك الكلامية" بين الجنرلات ونتنياهو، كمظهر من مظاهر حدة الإنقسام الإجتماعي، الذي بات يمثل "تهديدا حقيقا وخطرا كبيرا" على اسرائيل، بل أنه يمثل " الخطر الوجودي" على دولة إسرائيل، وفقا لباردو .

وفجر باردو، والذي رأس أحد أهم أجهزة الأمن الذي تفتخر به اسرائيل عالميا، قنبلة سياسية مدوية، لن تمر مرورا عابرا عندما قال :" إذا تجاوز المجتمع حدا معين من الانقسام والكراهية، فهناك إمكانية حقيقية أن نرى ظاهرة حرب أهلية".

وذهب المسؤول الأمني الأهم في الكيان، الى اعتبار إقامة الدولة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية، من خلال حل الصراع سلميا، دون حروب، ولن يكون تطبيع مع الدول العربية دون ذلك.

عمليا، تمثل تصريحات باردو، قيمة سياسية هامة جدا، ورسائل تحمل كثيرا من الأهمية، لو استطاعت المؤسسة الرسمية الفلسطينية اعادة "تدوير" تلك التصريحات، لشن حملة ديبلوماسية واسعة على " حكومة فاشية عنصرية"، أصبحت تشكل "خطرا وجوديا" ليس على الشعب الفلسطيني والمنطقة فحسب، بل وعلى "دولة اسرائيل" ذاتها، مرفقة النص المترجم لتصريحات نائب رئيس أركان جيش الاحتلال غيتس ورئيس الموساد حديث التقاعد، ومعها بيان مكتب نتنياهو الذي اعتبر وقف الاستيطان "تطهير عرقي لليهود" في تحد غير مسبوق للمؤسسة الدولية بكامل مكوناتها.

تصريحات باردو، هي ايضا رسالة الى القادة العرب، كما للجامعة العربية للبدء بحصار الفاشية المتنامية والخطر المحدق من استمرار حكومة نتنياهو، وتجاهلها لحل الصراع بِما يؤدي لقيام دولة فلسطينية، وليس تهويد أراضي دولة فلسطين، كما أعلن نتنياهو.

المعركة السياسية داخل الكيان يجب ان تكون سلاحا بيد الرسمية الفلسطينية قبل الحديث عن لقاءات قادمة، باعتبار نتنياهو عائقا موضوعيا لأي حل سياسي للصراع.

هل تدرك الرئاسة الفلسطينية وفريقها قيمة تصريحات "جنرالات" الكيان، أم تكتفي بالقراءة واعتبارها "كلاما في كلام"، وتمضي هادئة البال نحو "وهم سياسي" كارثي جديد..!

ملاحظة: يبدو أن وحدة قوائم فتح في قطاع غزة أربكت كل حسابات حماس، فبدأت بالعمل على بذل جهودها الأمنية علها تكسر قوة " الإنطلاقة الفتحاويه الجديدة.. دون نسيان حملات أمن السلطة ضد عناصر حماس المرفوضة أيضا.

تنويه خاص: مركزية فتح بدأت الترويج مبكرا لقمة موسكو، بأنها قمة تعيد وضع القضية الفلسطينية لمركز الاهتمام .. سذاجة الحديث أكثر من واضحة.. يا ريتهم يفكروا بكلام " باردو" بهدوء!

لا تطبيع قبل إنهاء الاحتلال..ولكن هل تلتزم "السلطة" وبعضهم!

كتب حسن عصفور/ يعلم بعض الصحفيين في بلادنا، أن ما نشرته مواقع صحف وإخبارية من تصريحات لصائب عريقات، كبير موظفي الرئيس محمود عباس للنشاطات المتعددة، قالها وقبل أن تنشر، وبعد عودته من باريس بعد لقاء جون كيري بصحبة الرئيس عباس، بل وأكثر مما نشر..

صائب أخبر بعض من "الصحفيين المقربين له"، أن جون كيري تقدم بعرض عقد لقاء في مصر بمشاركة فلسطين واسرائيل الى جانب السعودية والأردن ويقال أنه همس للبعض عن "الامارات"، وطبعا مصر..وأن الرئيس عباس رفض ذلك، اعتراضا على وجود بلد عربي ما، وأن العربية السعودية اعترضت على الفكرة من حيث أنها مؤشر غير إيجابي، وتمنح الكيان ميزة سياسية..

ورغم نفي صائب، فليس كل نفي يمكن أن يكون "صائبا"، خاصة أنه نفى حديث له عن "تهديد ايران" بعد مضي ما يزيد على الـ24 ساعة من نشره، فهل يمكن لعاقل أن يصدق ذلك النفي، فيما خبر "لقاء القاهرة" هو من قاله وعل بعضهم سجل الكلام للمستقبل، لكن الواجب المهني يفرض اعتباره نفى أن يكون قال ما قال من أن بعض العرب يريدون السلطة "غطاءا للتطبيع مع اسرائيل"..

قبل ايام لعبت قيادات رسمية من السلطة وحركة فتح، هذا الدور الذي نفاه بشكل علني، مسجلا صوتا وصورا، وقالها رئيس المجلس الأعلى للشباب الفلسطيني

وعضو مركزية فتح، زميل صائب، جبريل الرجوب أنه من دعا الجنرال السعودي أنور العشقي، ورتب له كل "زيارته التطبيعية" لدولة الكيان..

وفي أريحا، محافظة عريقات، تم قبل أيام إنشاء منطقة تجارة حرة "ثلاثية المشاركة" فلسطينية اردنية واسرائيلية برعاية يابانية، ترمي الى خلق الأجواء المناسبة لجلب الاستثمارات العربية الى فلسطين، دون أن يشترط صائب عريقات والسلطة أن ذلك لما بعد إنهاء الاحتلال..السمسمرة هنا واضحة، أليس كذلك!

من الواجب الوطني والقومي، أن يتم وقف كل أشكال الاتصال العربي بدولة الكيان، ولمن يمتلك علاقات بحكم اتفاقات السلام كمصر والأردن، أن تكون في الحد الأدنى، دون تلك المظاهر التي لا تتناسب وعدوانية الكيان ضد فلسطين، والتي تتزايد "طرديا" مع تعزيز علاقات البعض مع الكيان..

ولكن، وقبل الذهاب بعيدا في مطالبة العرب، بفعل ما هو حق قومي، فلما لا تبادر الرسمية الفلسطينية، التي يحتل صائب عريقات أمين سر لجنتها التنفيذية بتنفيذ القرارات التي تكرر الاعلان عنها، بما فيها قرارات تنفيذية المنظمة قبل أيام بصوت عريقات نفسه، وأعلن ذاته "البشرى الكبرى" للشعب الفلسطيني أنه تقرر تنفيذ قرارات تحديد العلاقات الأمنية - الاقتصادية، وبالتأكيد السياسية مع دولة الاحتلال..وأكثر يهدد منذ عام بالذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية وتقديم ملف كامل..

بعد فضيحة سمسرة زيارة العشقي ومنطقة أريحا للتجارة الحرة، كان لا بد من بحث ما يستر "عورة الرسمية الفلسطينية" فحاول عريقات "تسريب أقواله التي أجبر على سحبها بـ"تهديد مشترك عربي وأمريكي"، وعل الرئاسة تعلم حقيقة الأمر، فطلبت منه "نفيا مجمعا" لتصريحات قالها، وبلا تردد أو خجل سياسي اصدر ما اسماه نفيا، والأغرب أن يطالب المواقع بالدقة عند النشر..

لو أقدمت الرئاسة الفلسطينية والشرعية الرسمية على تنفيذ قرارات المجلس المركزي والتنفيذية حول تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال والعنصرية، لذهبت بقوة الى الجامعة العربية، وطالبت وقف كل أشكال "التطبيع العلني والسري" مع الكيان، بل ويمكنها أن تطالب بخفض العلاقات الدبلوماسية الى الأدنى بين مصر

والاردن والكيان، فيما تطالب قطر والمغرب بسحب السفراء وقطع العلاقات غير الضرورية مع الكيان، خاصة وأن قطر أكثر دولة عربية تقيم تواصلا مع الكيان وأجهزته الأمنية، علاقات يمكن تأجيلها الى زمن لاحق.. الا اذا اعتبر فريق الرئاسة ان "قطر بلد غير مطبع كاملا" أو أنه "تطبيع محمود"!

تلك هي البداية الحقيقية لمنع أشكال التطبيع بكل مظاهره، أما التعامل معه وفقا للمصالح الخاصة، وحسب "الهوى الشخصي وبقدر الإستفادة"، فتلك هي "الفضيحة السياسية"..

هل تقدم الشرعية الفلسطينية على وضع رؤية شاملة لمفهوم "التطبيع" و"المقاطعة"، تبدأ بالذات وتنتهي بالغير العربي، اما إستخدام مسألة التطبيع لتمرير ما يجب تمريره حسب المصالح الخاصة، وأن تصمت عن علاقات بين دولة عربية والكيان، دون ضرورة وطنية، فهذا اسمه بالعربي "المكذبة الكبرى"..

عندما تنفذ "التنفيذية" القرارات الملزمة لها بتحديد العلاقة مع الكيان يصبح القول سلاح حاد، وغيره ليس سوى سلاح ملثوم بلوثة النصب السياسي..

ملاحظة: هل توضح الحكومة الفلسطينية "الوضع الانتخابي" لبلديات القدس..ما هو المسموح وما هو الممنوع ..وما دور دولة الكيان في مسارها!

تنويه خاص: ما يحدث مع عائلة الشهيد الفقيه، زوجة واسرة يستحق مؤتمرا صحفيا خاصا من الحكومة و"لجنة عريقات" للجنائية الدولية..هناك جريمة حرب تحدث تحت سمع وبصر العالم فالصمت عار!

لقاء مرفوض وكريه..وبديله معلوم!

كتب حسن عصفور/ برزت في الآونة الأخيرة "حركة متسارعة" لفرض لقاء "قمة سياسية" بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومة دولة الكيان

نتنياهو، وباتت العاصمة الروسية هي الأكثر تداولا لإحتضانه، ويسعى له، أطراف متعددة، ابرزها الأميركي جون كيري وكذا الروسي وبعض عرب..

وبعيدا، عن أي "نوايا سياسة" لبعض الأطراف العربية، التي لا ترى مانعا في عقد اللقاء الفلسطيني - الاسرائيلي، دون أي يكون له قاعدة اتفاق وتنفيذ الاتفاق، يكون ذلك اللقاء "إهدارا للكرامة الوطنية" لشعب فلسطين، واهانة لا بعدها إهانة لمسار طويل من المعرفة للطرف الحاكم في دولة الاحتلال، مواقفا وسلوكا وممارسات..

لا نظن، ان الساعين لعقد لقاء قمة جديد بين عباس ونتنياهو لا يعلمون حقيقة الموقف الاسرائيلي، الراهن والماضي، وأن عباس التقى مع نتنياهو تحديدا، مرات عدة، والنتيجة دوما مزيدا من الكوارث السياسية، تترجم الى "تهويد أرض ومقدسات" في الضفة، وبعضها حروبا على قطاع غزة، الى جانب حصار يرمي لتعزيز الفصل بين جسد "بقايا الوطن"..

الحديث عن لقاء قمة فلسطيني - اسرائيلي، يمثل "تحايلا سياسيا" على المفترض أن يكون إقرار دوليا وعربيا بضرورة تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، كونه القرار الأول في تاريخ المنظومة الدولية، الذي وضع الإطار السياسي - القانوني لدولة فلسطينية في إطار ما بعد قرار التقسيم عام 1947، والذي إغتصبته دولة الاحتلال، دون ان تدفع ثمنها لذلك..

البحث عن تريب لقاءات فلسطينية مع دولة الكيان، بعيد عن تحديد آلية لقرار ملزم وتنفيذي للقرار المذكور لن ينتج "حلا سياسيا" للصراع، بل يمنح المحتل "رشوة شرعية" لكل المبيقات والجرائم التي ارتكبها ولا زال ويسعى، ليس فقط منذ اغتصاب فلسطين الأرض والكيان عام 1948، بل الجريمة الكبرى وبشهادة العالم، اغتصابه لاتفاق أوسلو، وتدميره بكل أشكال القوة المتاحة، وقيامه بارتكاب جرائم حرب لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية، دون مساءلة ولا لمرة واحدة عما ارتكب..

تسهيل أي لقاء بين عباس ونتنياهو، دون قاعدة إلزام حقيقية بما هو بات مقرا، سيمثل "جائزة كبرى" للمجرم وتشجيعا لارتكاب مزيدا منها..

القمم لا تعقد للتداول والنقاش في القضايا السياسية الكبرى، بل لإنهاء "قضايا عالقة" في اتفاق تم الوصول اليه، فما بالنا والمسار الفلسطيني الاسرائيلي التفاوضي عاش تلك الحالة عشرات المرات، وقامر محمود عباس مرات متلاحقة في لقاءات "قمة" محلية ودولية والنتيجة "مصائب بلا حدود" لتهويد المشروع الفلسطيني، وتشجيع اقامة "كيانية ذاتية في قطاع غزة" وفتح الباب لكانتونات خاصة بما يتبقى من الضفة الغربية..

وليت الساعين لفرض لقاء قمة بين عباس ونتنياهو، يبذلوا بعضا من "الجهد الذاتي" لمراجعة مسار التفاوض منذ توقيع اتفاق أوسلو، كيف كانت البداية وأين وصلت نهايته،، من آمال لفتح مسار سياسي يصنع "سلاما خاصا" الى إنتاج أسوء عهد سياسي في الصراع من جرائم حرب ضد الشعب وحركة استيطانية غير مسبوقة مترافقة مع أوسع حملة تهويد للقدس، مقدسات وأرض، وفي الضفة حملة تهويد مسعورة كمقدمة لإعادة "الوهم التاريخي"..

من يريد قمة للفعل يجب أن يقوم بواجبه السياسي المطلوب، وهو اعادة الأمر الى نصابه الحقيقي، الاقرار الاسرائيلي بقرار الأمم المتحدة لعام 2012، ثم البحث عن آليات تنفيذه في سياق "الاعتراف المتبادل" بين دولتين..

أطراف السعي لعقد قمة لا يملون الحكي والرغي عن "حل الدولتين"،، هل لنا أن نعرف حدود دولة فلسطين وحدود دولة الكيان قبل الذهاب الى قمة سبقها عدد من القمم..

دون أي اشتراطات سياسية ولا قيود تعقيدية، هل للرئيس الروسي أن يعلن قبل القمة، أن حدود دولة فلسطين هي حدود قرار الأمم المتحدة، وأن مفهوم "حل الدولتين" هو تنفيذ ذلك، وما سيكون بحث في مستقبل العلاقة لصناعة "سلام الدولتين"..

إن فعل الرئيس الروسي ومعه كل المصابين بهوس اللقاء ذلك في بيان مسبق، مع آلية عقاب لمن يخالف الاتفاق سيكون اللقاء مطلبا وطنيا فلسطينيا..

تذكروا فقط، أن بعد كل لقاء "قمة فلسطينية اسرائيلية" كانت تحدث كوارث ..هل نبحث حلا لصناعة "سلام الدولتين" أم تكرارا للكوارث..

وللرئيس عباس نقول، الم يحن الوقت لتنهي اعتقالك لقرار الامم المتحدة وتعلن دولة فلسطين قبل أن تجد نفسك أمام جبروت لا تملك القدرة على رفضه لأسباب تعلمها..إفعلها وليكن ما يكن فالخالد قالها يوما..شهيدا آه أسيرا لا..ولن تنجو من أسرهم دون تحديهم!

اللقاء دون ذلك يصبح "جريمة سياسية مضافة"!

ملاحظة: مبروك لحركة حماس افتتاح مكتبها "التمثيلي" في الجزائر..السؤال كيف تفهم الرئاسة الفلسطينية هذه الرسالة وهل يمكنها التوضيح..لا نظن أن بات لها "قوة ردع" كافية للسؤال فقد أنفقتها في ملاحقة مخالفيها داخل شمال "بقايا الوطن"!

تنويه خاص: مظاهرة تشييع احمد حلاوة في نابلس تكفي وحدها لاسقاط حكومة رامي الحمدالله..الا اذا اعتبرنا أن الالاف المشاركين يمثلون "تحالف الفلتان الأمني"..بعض من الحياء الوطني لو كان منه بقايا بكم!

"مبادرة السيسي" التي يريدها بيبي وليبي..ما هي وأينها!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة ووسائل اعلام بـ"وعي أبو بدونه"، تتناقل تصريحات رئيس حكومة دولة الكيان بيبي ووزير جيشه ليبي، عن تفضيل كلاهما لـ"مبادرة الرئيس السيسي"، وأنها الأقرب لهما من "المبادرة الفرنسية"، ويعاد نشر تلك التصريحات بكل الطرق والألوان المختلفة، بلا أي وقفة تمهل حول حقيقتها..

مواقع قطر والإخوان وفرعهم المحلي في فلسطين، يكررون النشر لـ"غاية حقد سياسي في نفسهم" من ثورة 30 يونيو، التي أنهت الخطر الأكبر على المنطقة لفرض نظام ينتج تفتيتا للمنطقة، ولذا لا قيمة لما يفعلون، مهما طال الخداع من الاختباء وراء "نشر موضوعي"..

وهناك مواقع بعضها له حسابات مرتبطة ببعض الدول الاقليمية، تعمل على منع رفع مصر لشأنها العام، لتستمر بلا أنياب يمنحها القدرة على لعب دور إقليمي في غياب مصر..الى جاتب أن هناك من لا يروق له دور مصر في بعض المناطق الساخنة، وتحديدا علاقتها بدول الخليج، عدا قطر..

ولكن لنسأل فعلا، اي من تلك الأطراف السياسية - الاعلامية يعرف ما هي "مبادرة السيسي"، التي يفضلها بيبي وليبي، ما هي عناصرها، وهل حقا هناك وجود لتلك "المبادرة"..

بالتأكيد، ترويج تلك الأوساط، أقوال قادة دولة الكيان دون أن يفحصوا حقيقتها، تساهم موضوعيا في تقديم خدمة سياسية كبرى لقادة دولة الاحتلال، بترسيخ مفهوهم الكاذب من القول بتلك المسألة..

ما تحدث به الرئيس السيسي في خطابه الشهير في مايو 2016، عناصر لا يمكن اعتبارها مبادرة اطلاقا، وهي أقرب الى "النداء السياسي"، حددها بأنه لن يكون هناك "سلام دافئ مع اسرائيل دون حل القضية الفلسطينية وأقامة دولة لشعب فلسطين"..تحدث عن وجود مبادرة عربية وفرنسية وجهود مختلفة، ومصر على استعداد للمساعدة في ذلك..

تلك هي نقاط الكلام الذي قاله السيسي، ومبدئيا ليته كان "مبادرة سياسية كاملة" تستند الى المبادرة العربية للسلام مع قرار الإمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، ضمن سياق مشروع يقدم الى مجلس الأمن ليحدد آلية تنفيذية ضمن زمن واضح لانهاء الاحتلال وتنفيذ القرار تحت مسؤولية "البند السابع"..

حديث السيسي عن اقامة دولة فلسطينية كشرط لـ"تدفئة السلام" مع اسرائيل هل يعتبره البعض "تنازلا" في حين أن ذات الأطراف تعمل من أجل بلورة مشروع مع دولة الكيان يستبدل "دولة فلسطين" بـ"دولة غزة" بأسماء مستعارة، وتحت مبررات شتى، وتستبدل الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (م ت ف) بحركة سياسية خاصة..

هل لأي من أطراف "تفضيل مبادرة السيسي" على غيرها، ان يحصل من زمرة نتنياهو على تصريح يؤيد "سلام دافئ مقابل دولة فلسطينية" ضمن حدود

المبادرة العربية، لو تمكنت فرقة "النصب السياسي" الحصول فقط على هذا القول سيكون لهم حق الريادة السياسية للمنطقة بأسرها وليس لفئة سياسية بعينها..

نتنياهو، يردد التفضيل لانه لم يسأل ما هو الذي تفضله حقا في كلام السيسي، وتلك مسؤولية اعلام مصر وعربي يتحمل دورا في السماح لاعلام الكذب بالاستمرار في تمرير أكاذيبه، بل وترسيخ أهداف نتنياهو..

رأس الفاشية الحاكم في تل أبيب، لا يريد سوى تهويد القدس وغالبية الضفة ضمن ما يسميه "مملكة يهودا والسامرا"، وضمها لاقامة "دولة اليهود" التي زعم، والثمن السياسي المدفوع هو "دولة في قطاع غزة مع جيبو لحكم ذاتي في "بقايا الضفة غير المهودة"..

مشروع دولة الكيان واضح، لا دولة فلسطينية ضمن قرار الأمم المتحدة، بل لا دولة فلسطينية ضمن "محددات كلينتون"، أكثر لا دولة فلسطينية وفقا لمقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق يهود أولمرت أواخر 2006، التي منعت الادارة الأمريكية الرئيس محمود عباس من الموافقة عليها، وهي أقرب مشروع اسرائيلي رسمي للتفاوض على حل نهائي، رغم نقيصته الاساس الخاصة باللاجئين..

نتنياهو قالها، لا دولة دون التنازل عن حق اللاجئين في العودة، لا دولة فلسطينية في حدود 1967، ولا تنازل عن المستوطنات التي يراها جزء من "دولة اليهود" وبدأت عمليا في اجراءات ضمها في نابلس والقدس..نتنياهو يعتقد أن الزمن بات الأكثر نضجا لتمرير مشروع "دولة غزة" على حساب "دولة فلسطين" بمساعدة تركيا وقطر، تحت عباءة "فك الحصار"..

واعلان تركيا انها ستعمل على فتح باب التفاوض بين حماس واسرائيل ليس سوى مقدمة لذلك القادم السياسي..

نتنياهو يتلاعب باللغة لتمرير المشروع الذي بدأ ينضج، ويعتقد ان تنفيذه لن يطول، خاصة مع مزيد من انهاك الشرعية الرسمية الفلسطينية، بمساعدة من "صديق"..

من يرفض المبادرة الفرنسية رغم أنها ليست واضحة، بل وخطيرة سياسيا، بل وتمس السيادة الفلسطينية في القدس والحرم الشريف، لن يقبل حلا شاملا في فلسطين، بل يبحث عن حل جزئي بحسابات يظن بيبي أنها على باتت على الأبواب..

لذا يتلاعب نتنياهو بالكلام، ويتلاعب بالبعض ويحيلهم الى "ببغاء سياسي" لتمرير مشروعه الحقيقي..

ملاحظة: أن تقر دولة الكيان بقيمة وجود حماس في قطاع غزة لصالح أمن اسرائيل، فتلك رسالة غاية في الخطورة السياسية لما سيكون لاحقا..الحذر من "الصوت الإسرائيلي" في الانتخابات البلدية مكافأة لمن صان أمنها كما لم يحدث من 11 عاما..

تنويه خاص: قيادة حماس لن تنطق بكلمة بعد مؤتمر "المندوب السامي القطري"..قال المتفق عليه، ولكنه لم يكمله، أن صرف الراتب للمدنيين ايضا سيكون خاضعا للفيتو..ليس كل مدني سيحصل على راتبه..والسبب عند العمادي ومردخاي!

مقابلة "الحمدالله"..رسائل سياسية لـ"عهد جديد"!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة خاصة للوزير الفلسطيني الأول ووزير الداخلية د.رامي الحمدالله، ، دون أن نقف عند حدود الصلاحية وأين تصل، مع قناة "الميادين اللبنانية" يوم السبت 27 اغسطس 2016، فتح الباب أمام كشف عمق "الأزمة" التي تعيشها مؤسسات السلطة الوطنية، وإنعدام حالة "الرؤية السياسية" لنظام مفترض انه "متوافق" في القضايا الرئيسية..

د.رامي، حاول بكل السبل، وبـ"مساعدة صديق"، أن يؤكد أنه صاحب "القبضة الحديدية" التي فعلت ما فعلت في نابلس، وكأن المقابلة تم تجهيزها لتلك المسألة، وتلك قضية قد تفتح كثيرا من الأسئلة لاحقا، خاصة وأن هناك اشارات عن وجود

"مراكز دعم للفلتان"، وفقا لما قاله الحمدالله، وأنه بات يملك "كنزا من الوثائق والاعترافات" التي ستمنحه القدرة على تحقيق "حلمه الخاص"..

ولأن نابلس وما بها ولها، قضية مفتوحة، لنترك للوزير الفلسطيني الأول مساحة العمل للوصول لما يريد، شرط ان لا يبقى ذلك "المخزن مغلقا"، ويجب فتحه أمام أهل نابلس خاصة، والشعب الفلسطيني عامة ما عثر عليه في ذلك المخزن الذهبي..

لفت الانتباه في تلك المقابلة، هو أن الوزير الأول، استرق وقتا من المقابة، لم يكن ضمن حسابات معديها نهائيا، ليرسل رسالة الى القدس وأهلها، والحق له الشكر أن تمكن من "خطف دقيقة" للكلام عن المقدس الوطني والديني..

ولكن، كان مفاجئا الى درجة "اللامعقول" أن تسمع الوزير الأول وهو يعلن عن استغرابه الشديد، لماذا لا تتفق فتح مع حماس، خاصة وأنه لا يوجد بينهما أي "خلاف سياسي"، وأنه سمع خالد مشعل وهو يعترف بدولة فلسطينية في حدود 1967..

هكذا هي القضية إذا.. الوزير الأول لا يعلم لماذا استمرار الانقسام الذي حدث منذ عام 2007، وأن المسألة ابسط كثيرا مما يراه الآخرون، ما دام البرنامج السياسي واحد..وأنه لا يوجد له أي مشاكل مع حماس، بل هو على علاقة جيدة مع قيادتها، رغم أنه خرج مطرودا من قطاع غزة وبعد "وسيط دولي" اعاده الى الضفة..

السؤال، كيف يمكن لمن وضع في منصب بهذه الأهمية، وفي مرحلة سياسية حساسة جدا، لا يعلم الفرق السياسي بين برنامج فتح وبرنامج حماس، وهل حقا هي فعلا بهذه البساطة التي عبر عنها د.الحمد الله، ولو كانت كذلك يصبح المتهم هنا، ليس حماس باعتبارها ترفض برنامح منظمة التحرير السياسي، كما قال الرئيس محمود عباس وهو رئيس فتح، قبل اسابيع فقط..باعتبار أن مشعل وفقا لـ"سمع" الحمدالله، منذ زمن موافق على ذلك، فكيف لنا بعد اليوم نصدق ما سيقال من قيادة فتح ورئيسها، أن اساس الخلاف هو "البرنامج السياسي"..

ومع أن الواقع، ووفقا لحماس ذاتها، فهي لا تزال بعيدة سياسيا عن برنامج منظمة التحرير، وليست متوافقة معه بالشكل العام، والمسألة لا تكمن في دولة بحدود 1967 فقط، فذلك ليس سوى الهدف السياسي، والبرنامج هو أكثر شمولا من ذلك، لا نعلم هل استمع الحمدالله لتصريحات القيادي الحمساوي محمود الزهار حول فتح، أم أنه لم يجد لها وقتا بحكم ما له من مسؤوليات راهنة وما سيكون مستقبلا ما بعد شهر أكتوبر المقبل؟!.

الحمد الله، في المقابلة يبدو وكأنه فقد "التركيز السياسي"، ليس فقط في استغرابه لاستمرار الانقسام رغم " الاتفاق السياسي بين حماس وفتح"، لكنه اشار الى أنه لو "رحل الاحتلال ستحل كل مشاكلنا"، دون أن يتحدث بكلمة واحدة عن سبل ترحيل ذلك الاحتلال، ما دام يرى أنه المشكلة الوحيدة فقط، اليس هناك سبل وطرق وأدوات عمل بها ينتهي الاحتلال..

لم يشرالوزير الأول ووزير الداخلية صاحب "القبضة الحديدية" في نابلس، عن أي "قبضة" ممكن استخدامها لإزالة تلك "المشكلة - الاحتلال"..وكان طريفا جدا أن يعلن أن لا أمل لليبرمان بالنجاح في خطته، مستذكراتجربة "روابط القرى"، متجاهلا وضع الثورة والمنظمة في حينه عن حال السلطة والمنظمة راهنا!

وعلنا سنقف كثيرا أمام اعلانه بأنه هو صاحب قرار "الانتخابات البلدية"، وأخذ موافقة الريس عباس عليه، وتفاجأت حركة فتح بقراره وحاولوا اثارة أزمة..للمصداقية السياسية هل ذلك دقيقا، هل حقا هو صاحب القرار وأقنع الرئيس عباس به، وفتح "غائبة" عنه، رغم انها هي "صاحبة الحكومة" في الضفة..

رسائل الحمدالله في المقابلة "المطلوبة" تتلخص في، "استغراب سياسي من استمرار الخلاف بين فتح وحماس"، و"قبضته الحديدية" في نابلس وما سيليها، ثم الاعلان "الجرئ جدا" انه تجاوز حركة فتح بقراره لانتخابات البلديات..

هذه الرسائل ضمن أي سياق يمكن قراءتها..هل نحن أمام خلق "واقع جديد" في الضفة الغربية قطاره "الانتخابات البلدية"..أسئلة عدة ستطل برأسها بعد "المقابلة المطلوبة"، وكأنها جاءت في سياق رصف طريق لـ"عهد جديد" برؤية وأدوات خاصة!

الأيام المقبلة "حبلى" بمفاجآت سياسية قد تكون "خارج النص المحسوب تقليديا"!

ملاحظة: تقرير "المرصد العربي" حول أن "قوائم العائلات" تجاوزت "قوائم لفصائل" لانتخابات البلديات مؤشر لا يمكن الاستخفاف به على وحدة "النسيج الاجتماعي" لاحقا..

تنويه خاص: القيادي البارز في حركة حماس نفى وجود "شروط مصرية" بخصوص المخطوفين الأربعة ..تصريح يكذب كليا حملة قيادي حمساوي آخر الذي تحدث طولا وعرضا عن "شروط خمسة"!

ملامح سياسية ما قبل إنتخابات "ضارة وطنيا"!

كتب حسن عصفور/ في عام 1988 قررت أمريكا البدء في رسم خطة سياسية جديدة للخلاص من منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها التمثيلية والكفاحية، وما كان من إعادة الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، بروح ثورية، رسمت له حضورا سياسيا طاغيا على الخريطة الكونية، فجاء تقرير "فرقة دينس روس اليهودية الصهاينة" تحت عنوان "البناء من أجل السلام" ليرسم "تكتيكا جديدا" يعمل على خلق "البديل عبر حركة موازية"، بعد فشل خلق الاستبدال..

ولم يكن نجاح الخالد ياسر عرفات وقيادة الثورة والمنظمة، في رسم أول حالة كيانية فلسطينية فوق أرض فلسطين عام 1994، نتيجة اتفاق أوسلو في آب 1993، سوى ضربة إستراتيجية للمشروع الأمريكي، وكان لا بد أن يدفع طرفي الاتفاق ثمنا لذلك "الإختراق الاستراتيجي"، بدأت بالتآمر مع "عصارة اليمين الفاشي" في دولة الكيان لاغتيال اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل، شريك ابو عمار في الاتفاق..

ضربة رسمت بداية النهاية العملية لاتفاق أوسلو وتطوره نحو انهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطين في حدود 1967 مقابل السلام، اي "دولة مقابل السلام" وليس "أرض مقابل السلام"، كما تلاعب الفريق الأمريكي بقصد تشويه العملية السياسية، وكأن الأرض "يهودية" يتم التخلي عنها مقبل السلام..

وكان لواشنطن ما أردات بفوز "اليمين الفاشي" بالانتخابات الاسرائيلية عام 1996، تحالف نتنياهو – شارون، ومنذ ذلك الوقت بدأ الرئيس ياسر عرفات يعيد صياغة "الحركة السياسية" لترسيخ ما يمكن ترسيخه من "وقائع كي لا يمكن هدم الكيانية الوليدة"، كونه أدرك أن إغتيال رابين هو "إغتيال السلام والاتفاق"، وأن "حلف نتنياهو - شارون" هو "تحالف الشر السياسي".

وبعد سنوات عدة، في عام 2000 أعلنت دولة الكيان رسميا حربها العدوانية على "الكيانية الفلسطينية" والخالد ياسر عرفات، بعد أن أفشل التحالف الأمريكي - الاسرائيلي قمة كمب ديفيد 2000، حرب عدوانية أكملها الارهابي ومجرم الحرب شارون بحصار الخالد ابو عمار عام 2002، وتدمير كل مؤسسات السلطة أمنا وسياسيا، الى أن وصل لتحقيق "الحلم المراد" بتصفية أب الوطنية الفلسطينية المعاصرة في 11نوفمبر 2004 (مفارقة غريبة ان اغتيال رابين كان أيضا في نوفمبر ووعد بلفور في نوفمبر)..

ومع تصفية الخالد، بدأت المرحلة الثالثة من الخلاص النهائي من جوهر اتفاق أوسلو، والبدء بتنفيذ "المخطط البديل"، لخلق "الموازي السياسي" لمنظمة التحرير عبر أداة الحكم، بعد أن شجعت ولادتها كموازي تمثيلي في المشهد السياسي..

بدأ تنفيذ "الخطة ب" كما يقال، عبر خروج شارون من قطاع غزة، دون أي ترتيبات سياسية عملية من السلطة الوطنية، ليؤكد أنها ليست "شريكا سياسيا"، وبعد أن أكمل خطته، جاء الدور على أمريكا لإستكمال خطة شارون بخطة سياسية تقوم على قاعدة "ديمقراطية" فأجبرت الرئيس محمود عباس على اجراء الانتخابات العامة 2006، وهي على يقين مطق أن فتح لن تفوز، وأن حركة حماس، التي طلب منها عبر قطر أن تستعد هي الفائز..

وحققوا الأمنية الثالثة، بعد خلاصهم من رابين ثم خلاصهم من ياسر عرفات طرفي اتفاق أوسلو، ليكون البدء من الخلاص بطرف أوسلو الفلسطيني، فازت حماس وذهبت بعيدا الى حيث "الفخ السياسي"، إعتقدت أن الزمن بات لها، لتصبح "الوريث الشرعي" لـ"ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي"، فقادت أخطر حالة إنقسامية في التاريخ الوطني عبر "خطفها غزة" لتأسيس "كيانية خاصة"، ولم يكن ذلك عبثا سياسيا، كونها تدرك أن "خطف الضفة" ليس بمقدورها، وهو

خارج "النص المفترض له أن يكون"، ومنذ عام 2007 حتتى تاريخه والإنحدار الوطني يتجه سريعا لتحقيق "الحلم الصيهوني" في تهويد ما يمكن لهم تهويده في الضفة والقدس، لاحياء "مملكتهم المزعومة" فيما تساهم بقوة غير عادية نحو بلورة "دولة غزة"..بعيدا عن كل ما يقال هنا أو هناك,..فالواقع أكبر من الكلام..

اليوم، وبلا مقدمات، قرر الرئيس محمود عباس، اجراء الانتخابات البلدية، دون تشاور وطني حقيقي، وبلا قرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير باعتبارها "نظريا" لا زالت خلية القيادة الأولى للشعب، مع أنها عمليا ليست كذلك، قرار يعلم الرئيس عباس يقينا هو وفصيله أن النتائج لن تكون "خيرا سياسيا" للشعب الفلسطيني، مهما كان الفائز فيها..

الانتخابات التي تكون فيها دولة الكيان، اللاعب الرئيسي لن تكون "إنتخابات وطنية" بالمعنى السياسي العام، والقول أن سلطة الاحتلال هي صاحبة التقرير الآن في الضفة للتحكم بالصندوق الانتخابي، ليس عصيا على الادراك، بل هي واضحة بدرجة الإزعاج..

سلطة الاحتلال يمكنها رفع شعبية فصيل ما، عبر شن حملة "عسكرية سياسية" عليه عشية الانتخابات، وهي مسألة تؤدي موضوعيا للتعاطف الشعبي معه، ومن يظن أن الانتخابات البلدية هذا العام هي خدماتية، يكون لا يستحق البقاء في موقعه، أي كان، هي عمليا الوجه الآخر لانتخابات البلديات عام 1976، التي كانت معركة سياسية بكل ما للمعنى من كلمة، بين منظمة التحرير وتحالفها الوطني وقوة الاحتلال وتحالفها الخياني - لا نعلم أين كان فرع الإخوان المسلمين، لاحقا حماس في حينه مصطفا-..

اسرائيل يمكنها وعبر اكمال "صفقة أسرى جديدة مع حماس، أن تقلب الطاولة كليا على رأس فتح والرئيس عباس، لتظهر حماس المخلص والمنقذ والقادر، فيما فتح ورئيسها في موقع العاجز بلا أي إنجاز منذ سنوات..

أكثر من ذلك، تسريبات الجهاز الأمني الاسرائيلي عن تنسيق معلوماتي مع جهاز الأمن الفلسطيني في رصد ومعاقبة عناصر مقاومة تؤدي عمليا رفعا لرصيد حماس مقابل خصما من رصيد فتح..

وذلك كله دون التطرق للوضع الداخلي لحركة فتح، مقابل الوضع الداخلي لحركة حماس، سواء التنظيمي أو المالي، ومؤخرا الإعلامي، حيث حماس تجند شبكة اعلامية هائلة، مواقع وصحف ومحطات تلفزة واذاعات محلية، عدا عن محطاتها "الصديقة"، الى جانب شبكة ناطقين حاضرين فورا للرد، فيما فتح لم يعد لها سوى ناطق واحد، باتت مهمته الرد على ما يقال بقدر المستطاع الانساني، ولكنه لا يقدم ما تريد فتح أصلا..

انتخابات بلدية اسما ولكنها انتخابات سياسية كاملة الأركان، تلك ما تبحث عنه دولة الكيان لاكمال خطتها السابقة..ففوز حماس في بلديات الضفة الرئيسية سيمنح الاحتلال ذريعة أنه انتهى زمن فتح وعباس وبالتالي السلطة الوطنية، ولم يعد هناك "شريك سياسي"، حتى لو خسرت حماس كل بلديات قطاع غزة، فلا قيمة لها اسرائيليا..

اسرائيل تريد انهاء الوجود السياسي للسلطة الوطنية عبر انتخابات باتت ملامحها واضحة، واللاحق ان الضفة ستشهد اعلان ضم المستوطنات الكبرى فيها، كمعالية أدوميم التي تنتظر لحظة اعلان نتيجة الانتخابات لتصبح" مدينة اسرائيلية" وربما "عاصمة مملكة يهودا والسامرة"..

هل بامكان الرئيس عباس ان يتراجع عن قراره، نعم ليس خوفا من حماس، بل حرصا على المشروع الوطني، ولكن ذلك مشروط بتشاور حقيقي مع كل قوى الشعب بما فيها حركتي حماس والجهاد، وأن يذهب الى تنفيذ الخطة الوطنية "أ" بدءا من قرارات المجلس المركزي بتحديد العلاقات كافة مع دولة الاحتلال، ويدرس كيفية تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012..

هناك خطوات عدة بديلا للقرار الكارثي الذي إتخذه الرئيس عباس كما سبق له في قرار الانتخابات عام 2006..

ايهما ينتصر الآن، الخطة الاسرائيلية "ج" أم الخطة الوطينة "أ"..تلك هي المعركة الكبرى!

ملاحظة: تصريحات القيادي الحمساوي الزهار عن أن كل العالم يريد تغيير الرئيس عباس..هل ذلك يشمل دولة الكيان، وهل لديه معلومات بذلك ومن أين حصل عليها. ولتزهر بمعلوماتك يا زهار!

تنويه خاص: القوى الفلسطينية الديمقراطية الخمس، جبهتان وحزب ومبادرة وفدا، نموذج سياسي يجب أن لا يكون انتخابي بلدي فحسب..كل الطرق تقود أن يكون حاضرا وقويا لو أريد لهم!

موقع "امد للاعلام" محجوب بأمر "الراجل الكبير"!

كتب حسن عصفور/ وصلت رسالة عبر بريد "أمد" الالكتروني من شخص دون ذكر اسمه، اشار فيها الى انه كان في " المستشفى الاستشاري الجديد في ضاحية الريحان" بمدينة رام الله بالضفة المحتلة فاكتشف أن موقع "أمد للاعلام" تم حجبه..

الرسالة تحدثت عن ان: المستشفى وكل قاعته مجهزة بالانترنت عبر شبكة "واي فاي"، واعتبر المرسل ان هذا شي حضاري..

وضمن محاولاته للمتابعة الأخبارية كأي فلسطيني، اراد استخدام الميزة الحضارية للمشفى "الجديد" باحثا عن موقع "امد للاعلام"، ولم يكن يتوقع ما رأي من عبارة تقول له " الموقع محجوب هنا لأسباب ..."، رفض المرسل ايرادها، ولكل قارئ ان يتخيل تعئبة الفراغ.. وفقا لأخلاق الحاجب أو الآمر بالحجب!

مرسل الرسالة اضاف، انه اعتقد ذلك حجبا عاما للمواقع الإخبارية، لتوفير "الراحة النفسية" للقادمين الى المشفى من "أخبار" غالبها لا يسر، لكنه لم يرضح لمبدأ "الراحة النفسية" فذهب باحثا عن موقع مقرب للسلطة وجهازها المخابراتي ليكون "مع" الحركة الاعلامية، فكانت "فتحا سريعا"..وقال مرسل الرسالة، أن الحجب لموقعكم يبدو أنه جاء بقرار مسبق، من "الراجل الكبير".

القارئ اعتبر عملية الحجب "تصرفا غير محترم"، وطالب هيئة تحرير الموقع بمعرفة السبب لهذا السلوك "غير المحترم".

والحقيقة، أنه بعد معرفة القائمين على هذا المشفى الحضاري، نتاج شراكة بين "صندوق الاستثمار الفلسطيني" الذي يرأسه محمد مصطفى، مع رجل أعمال هو سالم ابو الخيزران، لم نبذل جهدا كبيرا لمعرفة دوافع مصطفى الذي يعمل عند رئيس فتح والسلطة والأمن والمخابرات محمود عباس - الآمر النهائي العام- ، لذا ندرك الآن ان عبارة القارئ بأنه يبدو كأمر من "الراجل الكبير" واقعية جدا..

لذا لا ضرورة بانهاك العقل وبذل الجهد في التفكير والتنقيب، لماذا ولما وليش وعشان شو وما هي مخاوفهم، من موقع اعلامي، هو جزء من آلاف المواقع التي تنتشر على "الشبكة العنكبوتية"..

ولكن السؤال الذي يهمنا فعلا أن نعرفه، هل أمر "الراجل الكبير" بحجب مواقع اعلام دولة الكيان الاسرائيلي، وهي التي بين حين وآخر تنشر بعضا مما هو مستخبي عن هذا وذاك من "أولي الأمر ومحيطهم"، بعضها مساس بالذات الخاصة، وأخرى بما هو أخطر، التقدير لا صارخة وناطقة، وأكبر من مقامه الذي لم يعد عاليا، لأن حجب تلك المواقع الاعلامية لدولة الكيان لها كلفتها الغالية جدا جدا جدا، وهم قبل غيرهم يعلمونها.

لو أعتقد هذا أو ذاك، ان حجب "أمد" بهذه الطريقة الرخيصة سيلحق أثرا ارهابيا على سياسية الموقع التحريرية، فهو "ساذج جدا جدا"..ولكن الحجب هنا أو هناك، مؤسسة رسمية أو شركة خاصة تعمل دون رقيب أو حسيب، او صدنوق بات مثارا للشبهات، وفقا لتقارير مؤسسات رقابية فلسطينية، لا يساوي لحظة نشعر بها قيمة وأثر ما يكتب وينشر سياسية واعلاما يحقق غاية الانسان في قول الحق والصدق، بعيدا عن حملات "الهوس" و"الدجل".. و"دقة الزار" المنتشرة تحت "مقصلة الارهاب الشامل".

يا فخامة "الراجل الكبير" اطمأن جدا، فلن تصل يوما الى مبتغاك، وسيبقى "أمد للاعلام" كما اسمه "امدا طويلا"، حاضرا كما عاهد القارئ من يوم الانطلاقة، أن "الاختلاف حق"، وحقنا هنا قول كل ما نرى أنه حق للقارئ اينما كان..فلا

ترهق ذاتك المصابة بعلة "الحقد والجبن في آن"..واصل حجبك، وسنواصل ما يسبب لك "الهوس السياسي"..بيننا وبينك الحقيقة..ولا غيرها ولا نريد غيرها..

على فكرة "الراجل الكبير" عبارة مستوحاة من فيلم مصري كناية عن كل من يصدر أمرا بجبن من وراء الستار، كان ما كان منصبه ومسماه..

واصل وسنواصل بدون "فواصل" أيها المهلوع العام!

ملاحظة: منذ أن استقر المندوب السامي القطري في قطاع غزة، تصاعدت حالة توتير العلاقة من حماس الى مصر..هل تنتبه قيادة الحركة أن قطاع غزة لن ينتقل جغرافيا، وأن قادم الأيام سيحمل رجب طيب الى "أم الدنيا"!

تنويه خاص: مركزية فتح استنكرت اعتقالات وارهاب حماس في قطاع غزة..بالكوا الضفة كيف..هل نعيد تعداد الاحصائية..بلاش!

نريد "حركة الأرجل وليس حركة اللسان" نحو المحكمة الجنائية!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، يخرج علينا "رئيس" لجنة متابعة المحكمة الجنائية، أمين سر تنفيذية منظمة التحرير "بقرار عباسي"، ليعلن للشعب الفلسطيني أن دولة الكيان وقواتها قامت بارتكاب "جريمة جديدة"، باعتبار ذلك "إكتشاف علمي تاريخي"، ثم يزيد شرحا لمن يرتكب بحقهم الجرائم، أن حكومة الكيان ترفض الاعتراف أنها قامت بارتكاب "جرائم"..

يا مصيبتنا التي لا مصيبة بعدها، عنمدا تقرأ لمسؤول فلسطيني، يحتل رقم 2 في هيكل منظمة التحرير "نظريا"، وفي لحظة قدرية يمكن له أن يكون رقم 1، حتى ولو لمدة ساعتين، أن المجرم يرفض الاعتراف أنه مجرم، تلك الاسطوانة التي مللها كل مستمع يعرف العربية، وايضا الانجليزية، لانها ترسل عبر بريد الايميل لمؤسسات وجهات دولية متعددة..

يوم الجمعة 26 اغسطس (آب) 2016 نشر د.صائب عريقات بصفته رئيس اللجنة الفلسطينية لمتابعة المحكمة الجنائية، تصريحا صحفيا جاء فيه ".. وعلى

الرغم من كل هذه الممارسات العنيفة تجاه المدنيين العزل، إلا أن إسرائيل لا تعترف بمسؤوليتها عن هذه الممارسات، كما أن قبول نتائج التحقيق الذي أجرته دولة الاحتلال هو سابقة خطيرة، ونحن قدّمنا لمحكمة الجنايات الدولية معلومات حول جرائم الاحتلال الاسرائيلي في غزة. إلا أن قيام دولة الاحتلال بتبرئة جيشها من ارتكاب أي جرائم حرب تجاه الشعب الفلسطيني بل ورفضها الاعتراف بكل ممارسته وجرائمه يستوجب أن تقوم محكمة الجنايات بدورها بالنظر في تلك الجرائم".

وكأن السيد عريقات، غاب فترة طويلة هو ولجنته، دون القيام بأي عمل حقيقي نحو تحريك ملف جرائم الحرب لدولة الكيان، إنتظارا لإنتهاء الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب من "تحقيقها"، علها تعترف بأن جيشها "أرتكب جرائم حرب" في الحرب الثالثة على قطاع غزة..

وبعد أن خيبت حكومة نتنياهو "ظنون" رئيس اللجنة الفلسطينية ورئيسه "الأعلى"، خرج علينا بذلك الاكتشاف "النادر"، الذي لا يمكن لأي فلسطيني مهما كانت مسؤوليته خاصة أم عامة، أن ينتظر لحظة مثل هذا "الانتظار العريقاتي"، ومعه من معه ممن لا زالوا مصرين على أن تقوم دولة الكيان بمحاسبة ذاتها على فعل ذاتها الإجرامي..

هل يمكن لعاقل أن يصدق أن هذا يحدث عند شعب ارتكب بحقه من جرائم الحرب ما لم يتركب ضد غيره، جرائم لا تحتاج لتنقيب ولا عودة للأرشيف فهي حية حاضرة مستمرة يومية، جرائم قتل ومصادرة حياة شعب وأرض ووطن..

فقط تقرير واحد يمكن تقديمه كاف لإرسالة دولة الكيان الى "جهنم" القانون الدولي، شرط أن يخرج رئيس السلطة والمنظمة محمود عباس ويعلن أنه أخطأ يوم تنازل عن "تقرير غولدستون"، ولذا فهو يطالب باسم الشعب العودة اليه و العمل وفقا له لمحاكمة دولة الاحتلال..

وبما ان عباس لن يفعلها "لأسباب لا ضرورة المرور عليها الآن"، فهناك كل قرارات الأمم المتحدة التي تتحدث عن الاستيطان، ووصفته كـ"جريمة حرب"، ونتائج الحروب الثلاثة على قطاع غزة، وجرائم اعدام يومية تجري في الضفة

والقدس، ومقررات مجلس حقوق الانسان في جنيف كلها "وثائق وشهادات" تنتظر الطرف الفلسطيني، وليس الاسرائيلي لأن يعترف بها..

ليس مطلوبا بعد أكثر من عام على تشكيل لجنة فلسطينية خاصة بمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، أن تذكر الشعب الفلسطيني بأن دولة الكيان ترتكب جرائم حرب، ولا أن تخاطب العالم "عربي ودولي" بأن هناك من يرتكب جرائم حرب ضد شعب فلسطين..بل المطلوب أن يخرج من يحمل ملفا هاما الى جانب عشرات الملفات "وكأن فلسطين باتت عاقرا"، ان يعلن خطته الزمنية للبدء في الذهاب العملي وتقديم ملفات قانونية كاملة للمحكمة، والطلب بالبدء بالاجراءات العملية، والاعلان عن "الفريق القانوني" لتلك المهمة، مع الأمل ان لا يعين هو أيضا رئيسا لذلك الفريق باعتباره "مختصا في أي قضية" لا يراد لها النجاح أو التقدم..

كفى هراء كلاميا..خطوة عملية واحدة ينتظرها شعب طال انتظاره لأخذ حق هو بين يديه..العالم يحتاج عملا وفعلا وليس "جعجعة كلامية"، الا أن كان هناك اتفاقات "تبيح الكلام وتحظر الأفعال"..

هل تبدأ الأرجل بالتحرك بديلا عن حركة اللسان، ومتى.. تلك هي المسألة يا سادة الرغي!

ملاحظة: أثار تنويه أمدي عن "عرس غزة" في الانتخابات البلدية للخلاص من عهد ظلامي و"عزاء" الضفة خوفا على عهد وطني بات ملتبسا حفيظة طرفي النكبة الانقسامية..الواقع هو ذاك.. أظلمت القطاع بمبدأ "التكفير والتخوين"..المقاومة حيث هي والخيانة حيث لا هي..الضفة لم يعيد معلوما ما هو القادم السياسي في ظل ما يحدث.. فلما الغضب!

تنويه خاص: تخيلوا احتفاء وسائل الاعلام بأن الشاهد ه أصغر رئيس وزراء في تاريخ تونس (41 سنة)..اليونان رئيس وزراءها عمره كان 35 عاما ولم تعتبر نصرا بقدر برنامجه ..للتفكير فيما نحن وغيرنا!

هل يتقدم الرئيس عباس بـ"مبادرة تصالح" عربية!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن كلام "الإخوة العربية"، والعلاقات بين "الأشقاء" التي تحتلها بيانات الرسمية الفلسطينية، وتصريحات البعض الذي يتحدث كي يقال أنه تحدث، فإن المتابع للعلاقة الفلسطينية العربية تعيش واحدة من أسوأ فتراتها السياسية، تتجاوز فترات موقف الرسمية العربية "الخائب - المتواطئ" خلال حصار الخالد ياسر عرفات عام 2002 يوم أطلق شعاره التاريخي، شهيدا شهيدا شهيدا، في درس لمعنى أن تكون قائدا لشعب لا يملك سوى روحه الثورية وكرامته الوطنية لمواجهة واحدة من أكبر "غزوات العصر العدوانية".

التصريحات المسربة بأسماء مستعارة، ثم بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن ضغوط أمريكية على الرئيس عباس بعد لقاء وزير خارجية أمريكا كيري في باريس يوم السبت 30 يوليو (تموز)، للقبول بعقد "مؤتمر إقليمي" في مصر بديلا لـ"المبادرة الفرنسية"، وبعيدا عن الحقيقة السياسية فيما نشر رسميا، فأنها تعكس صورة لعلاقة "غير سوية - غير صحية" سائدة بين الرئيس محمود عباس والدول المركزية العربية، إن لم نقل غالبها، ومن له علاقة تواصل بها، تنقصها "الحرارة السياسية"، وباتت جزءا من عمل برتوكولي لا أكثر..

يوم 14 أغسطس 2016، طالبت الخارجية الفلسطينية بعقد "لقاء وزاري عربي" طارئ لبحث "العدوانية الاستيطانية وهدم المنازل" التي تنفذها دولة الكيان، ولا نعلم هل وصلت تلك الرسالة الى مقر الجامعة العربية في القاهرة، أم أنها لا تزال تنتظر "تنسيقا أمنيا" للخروج من الأراضي المحتلة..

عندما نصل الى ترجي الدول العربية لعقد لقاء وزاري لبحث واحدة من "جرائم الحرب" ضد أرض فلسطين وشعبها، فتلك هي "نذير الشؤم السياسي المقبل"، خاصة لو تجاهلتها الأمانة العامة واستبدلتها بلقاء "مندوبين" متفرغين لعقد إجتماعات "بديلة" عند الطلب..

ومع استثناء "حرارة العلاقة القطرية مع الرئاسة الفلسطينية"، فإن "البرودة السياسية" هي سيدة العلاقات، وباتت فعلا علاقات "رسمية" بكل ما لها من معنى سياسي، والخطر أنها بدأت تنعكس على درجة الاهتمام بالقضية الوطنية، والتصدي للمشروع الاحتلالي، الذي ذهب بعيدا في تهويد القدس والأقصى،

وتمدد سريعا لتهويد جزء هام او قلب الضفة الغربية، إنتظارا لساعة الصفر القادمة لاعلان ضمها رسميا..

الرئيس عباس وفريقه، لا يعترفون بتلك الحقيقة السياسية، ولكن لو سألت لما لا تهتز أي دولة عربية عند أي طلب فلسطيني، بل كيف وصل الحال أن يصدر بيان رسمي من الخلية "القيادية" الأولى لمنظمة التحرير تتحدث عن "مؤامرة ضغط" لقبول مؤتمر اقليمي، فيما ذهب وزير خارجية فلسطين لكشف ما هو أخطر، أن بعض العرب لا يريدون تقديم مشروع قرار ضد الإستيطان في مجلس الأمن..

والغريب، ان الرئيس عباس وفريقه لا يبذلون "جهدا حقيقيا" لإزالة أي "عوائق - عقبات" برزت في طريق العلاقة بين فلسطين الدولة والدول العربية غالبها، هل يمكن أن تكون علاقة الرئيس عباس بقطر هي الأكثر حرارة من غيرها، وهو وفريقه يعلمون جيدا دورها وما فعلته وتفعله ضد فلسطين، قضية ومصير..

في حين أنه خسر علاقات كانت هي الأكثر حميمية تاريخيا مع فلسطين، مع دولة الامارات بلا سبب وطني حقيقي، علما بأنها الأكثر عطاءا في زمن الخالد، بل أن قطر لم تكن جزءا من الدول ذات الحرارة السياسية في ذلك الزمن، خلافا لزمن الرئيس عباس..أهي مصادفة أم غيرها!؟

الرئيس عباس لم يقم بزيارة دولة الامارات منذ أكتوبر عام 2011، اي ما يقارب 5 سنوات، ولو سألت السبب سيكون شخصيا جدا، لا أكثر، وجود النائب محمد دحلان فيها هو "العقدة"، أي ذريعة معيبة يمكن أن تكون وراء خسارة دولة كانت الأكثر عطاء..وعل حي الشيخ زايد في قطاع غزة شاهدا قبل "إعمار حمد"..فقيادة حماس الرسمية في الدوحة، وهي المتهمة رسميا من فتح بأنها قادت إنقلابا وانشقاقا وانقساما هو الأخطر على فلسطين..فكيف تستقيم حركة التقييم، لو أنها ليست "حسابات خاصة"!

وبالتأكيد، علاقة مصر مع فلسطين تشوبها أكثر من شائبة، ودون تفاصيل فيكفي اشارة الاتهام حول المؤتمر الإقليمي لتكون "شاهدا ومؤشرا"..والعلاقة مع الأررن كتب كثيرا عنها، مصابة بعطل "فني كبير" رغم المسؤولية المشتركة في قضايا القدس والمقدسات، ووجود لجنة عليا بين الدولتين، تشكلت في عام 2012

بعد اعلان دولة فلسطين أثر لقاء الرئيس عباس مع الملك عبدالله، لكنها لم تلتق مرة واحدة، واللقاءات بينهما باتت موسمية لا أكثر..

بعيدا عن "من المخطئ والمصيب" فتلك مسألة لاحقة، بات من الضرورة أن يعلن الرئيس عباس "مبادرة تصالح مع الدول العربية"، وأن يقفز عن اي "حسبة شخصية" ليعيد حرارة الاتصال من أجل فلسطين لا غير..

الوطن فوق الجميع..والجميع لخدمته وليس لخدمة مصالح خاصة حزبية أو شخصية!

ملاحظة: وسيلة اعلام حمساوية تخصصت في نصب "كمائن الفتنة" بين فصائل "اليسار" و"فتح"، و "فتح" بـ"فتح"، تتظاهر بالبراءة وتسحب لسان "البعض المريض حبا للكلام"..راقبوا بعض التصريحات لتكتشفوا دورها التخريبي الحقيقي..هل يعقل البعض!

تنويه خاص: حقا، متى رفع قيادي أو مسؤول في حركة حماس راية فلسطين..وأصلا هل تعتبر حماس راية فلسطين هي راية الوطن، أم أن رايتها الإخوانية هي "البديل"..التفاصيل كاشفة الحقيقة.. للتفكير مش أكثر!